مشيخة الأزهر الشريف

مكتب إحياء التراث الإسلامي

سلسلة عيون التراث (٣)

الهداية بنور الولاية

تأليف

مصطفى بن محمد بن أحمد العروسي

(ت. ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م)

شيخ الجامع الأزهر الشريف

تحقيق

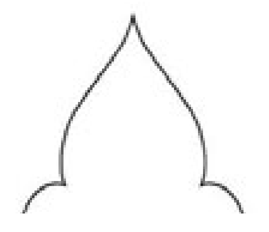
مكتب إحياء التراث الإسلامي

بمشيخة الأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهر

مجلة إسلامية شهرية يصدرها مجمع البحوث الإسلامية
تأسست عام ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١م



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

الحمد للَّه، والصلاة والسلام على سيدنا رسول اللَّه، وآله وصحبه ومَن والاه واتَّبع هداه، ثم **أما بعد**:

فإن القرآن هو حبل اللَّه المتين، ونوره المبين، وذِكره الحكيم، وصراطه المستقيم، ومنهاجه القويم، من أخذ به نجا، ومن حكم به عدل، ومن اعتصم به هدي إلى صراط مستقيم، ومن رام النجاة في غيره فهو من الهالكين الخاسرين.

لذا فهو أولى ما انصرفت إليه عناية العلماء؛ قراءة وفهمًا وتدبرًا وعملاً، فنتج عن تلك الجهود الفائقة عدد لا يحصى من المؤلفات في خدمة الوحي الشريف، سواء في كيفية تلاوته، أو في رسمه وضبطه، أو في تفسير آياته وسوره، أو في بيان أوجه إعجازه ولغته.

ولقوة بيان القرآن وفصاحته التي أعجزت وأعيت أساطين العربية، ورواد البلاغة، وفرسان هذا الميدان عن أن يأتوا بمثله أو بسورة منه، عمد أعداء القرآن إلى الطعن في بعض آياته تمويهًا وتحريفًا، والادعاء بأن فيه ما ليس منه بطلانًا وتزييفًا، حتى يلبسوا على العامة ويصدوا الناس عن هذا المنبع الفياض، وأنَّى لهم ذلك، أما سمعوا إلى ما يقوله

الرافعي رحمه اللَّه[1]: «وكم صدوا عن سبيله -أي القرآن- صدًّا، ومن ذا يدافع السيل إذا هدر؛ واعترضوه بالألسنة ردًّا، ولعمري من يرد على اللَّه القَدَر؟ وتخاطروا له بسفهائهم كما تخاطرت الفحول بأذناب، وفتحوا عليه من الحوادث كل شدق فيه من كل داهية ناب. فما كان إلا نور الشمس؛ لا يزال الجاهل يطمع في سرابه ثم لا يضع منه قطرة في سقائه، ويلقي الصبي غطاءه ليخفيه بحجابه ثم لا يزال النور يتبسط على غطائه».

وكان من جملة القضايا التي سارت بها ركبان الشانئين المناوئين الطاعنين في القرآن؛ ما عرف بقصة أو حديث الغرانيق، تلك القصة التي ما إن سُردت على ذوي العقول النقية والفِطر الطاهرة السوية إلَّا وأقرت بفسادها وبطلانها وبيان زيفها وعوارها.

فلجأ من لا ديانة عنده ولا خشية إلى ما سطره بعض العلماء في كتبهم حول رواية هذه القصة وإسنادها؛ راجيًا من وراء ذلك تأكيد طعنه على القرآن والوحي الشريف، ونسي هؤلاء الجهَّال ومن تابعهم -أو تناسوا- أن هناك منهجًا علميًّا يَنظر من خلاله العلماء إلى أمثال هذه الروايات وإن كانت مسندة، فجاءت رسالة شيخ الإسلام مصطفى العروسي «**الهداية بنور الولاية**» لتكشف لنا عن هذا المنهج العلمي في مثل هذه القضايا.

---

(١) في: «إعجاز القرآن والبلاغة النبوية»: ٢٣.

فالشيخ رحمه اللَّه وهو شيخ الأزهر يقدم منهجًا علميًّا تنتهجه هذه المؤسسة العريقة في التعامل مع قصة الغرانيق وأمثالها، فحري بطلاب العلم أن يتدارسوا صنيع الشيخ في هذه الرسالة؛ إذ أورد الشيخ الروايات الواردة في هذه القصة، ثم جمع الأقوال فيها وحققها، وبيَّن صحيحها من زائفها، ووازن ورجَّح، وقَبِلَ ورد، جامعًا في كل ذلك بين المنقول والمعقول، حتى خرج لنا بنتيجة بحثه واستقصائه في هذه المسألة من أن هذه القصة مردودة، ظاهرة البطلان؛ لأنها تتنافى مع ما أوجبه اللَّه تبارك وتعالى في حق الجناب النبوي من العصمة.

وما فاته -رحمه اللَّه- أن يوضح أسباب قول بعض العلماء بهذه القصة الباطلة، واحتمالية أن يكون لها أصلاً، من أنهم حاكموا هذه القضية، وهي قضية عقدية في المقام الأول، إلى موازين القضايا العملية، من قبول خبر الآحاد والعمل به، وهذا خطأ منهجي من هؤلاء العلماء -على جلالتهم- إذ إن خبر الآحاد لا يعمل به في العقائد كما هو مشهور عند أهل السنة والجماعة.

فانظر -رعاك اللَّه - إلى هذا المنهج العلمي من الجمع والتحقيق، والموازنة والترجيح، وآليات القبول والرد، والخروج بالنتيجة العلمية في قضية لها خطرها ووقعها من قضايا التراث الإسلامي، كيف تصدى لها شيخ الأزهر آنذاك وكيف بيَّن في إيجاز، وكيف أجاد فأفاد.

ومكتب إحياء التراث الإسلامي بمشيخة الأزهر الذي شَرُف بخدمة هذه الرسالة، إذ يقدمها لقراء «مجلة الأزهر» الغراء لَيؤكد على التزامه هذه المنهجية العلمية في التعامل مع قضايا التراث الإسلامي، وإنه ليدعو طلاب العلم الشريف، وشباب الباحثين إلى أن يتمسكوا بمناهج آبائهم من شيوخ الأزهر المعمور في التعامل مع تراث الأمة، محققين ومنافحين ومدافعين عن علم وبينة.

وإنا كذلك لنرجو من اللَّه تبارك وتعالى أن يبارك في جهود فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب حفظه اللَّه في الحفاظ على تراث الأمة، وعلى المنهج العلمي الذي يتبناه الأزهر الشريف في التعامل مع قضاياه.

ولا يفوتنا حال كتابة هذه السطور أن نرفع أكف الضراعة إلى اللَّه تبارك وتعالى متبتلين راجين منه سبحانه أن يتغمد بالرحمة والمغفرة فقيدنا وصديقنا الشيخ محمد يوسف عفيفي، عضو مكتب إحياء التراث بمشيخة الأزهر، الذي وافته المنية بعد اختياره هذه الرسالة، ونسخه ومقابلته لها، كما نسأله سبحانه أن يجعل جهوده في ميزان حسناته، وأن يتقبله في عباده الصالحين.

وصلى اللَّه وسلم على سيدنا ومولانا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

مكتب إحياء التراث الإسلامي

بمشيخة الأزهر الشريف

لمحة من موقف العلماء من قصة الغرانيق

أُثِر عن المفسرين اختلافٌ كثير المقال، طويل السجال، حول قول اللَّه عز وجل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾﴾ [الحج: ٥٢] افترقوا فيه إلى مُحِقٍّ فيما قال، وإلى مُبطلٍ فيما فيه جال، وبعضُهم ذَكر الكلام على هذه الآية ضمن دواوينه في التفسير، والبعض الآخر أفردها بالتصنيف والتأليف.

وغني عن البيان أن سجال العلماء حول معاني هذه الآية وما أثير حولها من مغالطات قد اشتهر في الأوساط العلمية بـ: «قصة -أو حديث- الغرانيق» ولعلَّ سبب اشتهار هذه القصة في بعض المصادر القديمة أنه قد أوردها بعض من لم يشترط الصحة من الإخباريين والمؤرخين فيما ينتقيه من الأخبار، والنفس تميل إلى قَبول الغرائب أكثر من انتقادها.

وقد وقف عند هذه القصة المختلقة جماعة من جهابذة النقد، فكشفوا عن زيفها، وأظهروا ما في إسنادها ومتنها من خلل، وما ينبني على تصديقها من خطر؛ فقد اتخذها أصحاب النظرة السيئة للتراث تُكَأة للطعن فيه، كما اتخذها أعداء الإسلام وليجة للنَّيل من الإسلام والتشكيك في عصمة سيدنا محمد ﷺ.

وقد جرَّأهم على ذلك أن بعض العلماء جانبهم الصواب فصدرت منهم عبارات يفهم منها تصحيحهم لها؛ فمن ذلك أن الحافظ ابن حجر العسقلاني أوردها في «فتح الباري»[(١)] وقال: «كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً».

وهذه القصة أخرَجها كلٌّ من البَزَّارِ[(٢)] والطَّبرانِيِّ[(٣)] من حديث ابن عبَّاسٍ رضي اللَّهُ عنهما، ورواها غيرهما عن غيره.

وخلاصة هذه القصة المكذوبة: أن النبي ﷺ -في زعم من رواها وأثبتها- كان بمكة، فقرأ سورة النجم حتى انتهى إلى قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، فجرى على لسانه: «تلك الغرانيق العُلى، وإن شفاعتهن لترتجى»، فسمع ذلك مشركو مكة، فَسُرُّوا بذلك، فاشتَدَّ على رسول اللَّه ﷺ، فأنزل اللَّه تعالى قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢].

وهي قصة منكرة ظاهرة البطلان، ومخالفة لنص القرآن، وقد جَزَمَ جماعة مِن الحُفَّاظِ ببُطلانِ هذه القِصَّةِ عَقلاً، وعدمِ ثُبُوتِها نَقلاً، منهم:

---

(١) ٨/ ٤٣٩.

(٢) في «المسند»: (٥٠٩٦).

(٣) في «المعجم الكبير»: ١٢/ (ح١٢٤٥٠).

• الإمام محمد بن إسحاق، المعروف بابن خزيمة (ت. ٣١١هـ) نقل عنه الإمام الرازي[١] أنه قال: «هذا وضع من الزنادقة»، ثم قال الرازي: «وصنَّف فيه كتابًا[٢]».

• علم الهدى أبو منصور الماتريدي (ت. ٣٣٣هـ) نقل عنه الألوسي[٣] أنه قال: «في كتاب: «**حصص الأتقياء**»: الصواب أن قوله: «تلك الغرانيق العُلى» من جملة إيحاء الشيطان إلى أوليائه من الزنادقة، حتى يلقوا بين الضعفاء وأرقاء الدين؛ ليرتابوا في صحة الدين، وحضرةُ الرسالة بريئةٌ من مثل هذه الرواية».

• الإمام ابن حزم (ت. ٤٥٦هـ) قال[٤]: «كذب بحت موضوع؛ لأنه لم يصح قط من طريق النقل، ولا معنى للاشتغال به؛ إذ وضع الكذب لا يَعجز عنه أحد».

---

(١) في: «مفاتيح الغيب»: ٢٣/ ٢٣٧.

(٢) ذهب أبو حيان في «البحر المحيط»: ٧/ ٥٢٦، إلى أنه محمد بن إسحاق صاحب «السيرة النبوية»، وتبعه الألوسي في «روح المعاني»: ١٧/ ١٧٧، والصواب أنه محمد بن إسحاق بن خزيمة، كما نَقَلَ عنه الرازي، وقد نبَّهنا على هذا الوهم وأشار علينا بإثباته الشيخ محمد يوسف قبل وفاته بساعات قليلة، نسأل اللَّه أن يسكنه فراديس الجنان. (مكتب إحياء التراث).

(٣) في: «روح المعاني»: ٩/ ١٦٩.

(٤) في: «الفصل في الملل والنحل»: ٤/ ١٨.

● الحافظ البيهقي (ت. ٤٥٨هـ) نقل عنه الإمام الرازي[١] أنه قال: «هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل».

● القاضي عِياضٌ (ت. ٥٤٤هـ) حيث يقول[٢]: «اعلم أكرمك اللَّه أن لنا في الكلام على مُشكِل هذا الحديث مأخذين؛ أحدهما: في توهين أصله. والثاني: على تسليمه.. أما المأخذ الأول: فيكفيك أن هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل، وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم...»، وكلامه طويل، وفي غاية القوة والتحرير.

● الإمام السهيلي (ت. ٥٨١هـ) قال[٣]: «أهل الأصول يدفعون هذا الحديث بالحُجَّة».

● الإمام الرازي (ت. ٦٠٦هـ) قال[٤]: «هذا[٥] رواية عامة المفسرين الظاهريين، أما أهل التحقيق فقد قالوا: هذه الرواية باطلة موضوعة، واحتجوا عليه بالقرآن والسنة والمعقول» ثم ذكر تفصيل ذلك.

---

(١) في: «مفاتيح الغيب»: ٢٣/ ٢٣٧.

(٢) في: «الشِّفا»: ٢/ ٢٨٨-٣١٠.

(٣) في: «الروض الأنف»: ٣/ ٣٤٤.

(٤) في: «مفاتيح الغيب»: ٢٣/ ٢٣٧.

(٥) هكذا في المطبوع، ولعله أراد: «هذا السياق رواية ...».

● العلاَّمة الطَّيبِيُّ (ت. ٧٤٣هـ) قال[١]: «وأما ما يروى من أنهم سجدوا لما مدح النبي ﷺ أباطيلهم بقوله: «تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى» فقول باطل، وأنَّى يُتَصور ذلك؟! كيف يدخل هذا بين قوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ وبين قوله: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ﴾».

● الحافظ الزَّيلَعِيُّ (ت. ٧٦٢هـ) قال[٢]: «قد أطال الناسُ الكلام على هذا الحديث، وفي الطعن فيه، وممن أجاد في ذلك القاضي عياض في كتاب «**الشفا**»».

● الحافظ ابن كثير (ت. ٧٧٤هـ) قال[٣]: «لم أرها مُسنَدة من وجهٍ صحيح».

● العلاَّمة الكرمانيُّ (ت. ٧٨٦هـ) قال[٤]: «باطل لا يصح لا نقلاً ولا عقلاً».

● العلامة المقريزيُّ (ت. ٨٤٥هـ) قال[٥]: «كذب مختلق

(١) في: «الكاشِفِ عن حقائِقِ السُّنَنِ»: ٤/ ١١١١.
(٢) في: «الإسعاف بأحاديثِ الكشَّاف»: ٢/ ٣٩٢.
(٣) في: «تفسير القرآن العظيم»: ٥/ ٤٤١.
(٤) في: «الكواكب الدَّراري في شَرحِ صحيحِ البخاري»: ٦/ ١٥٣.
(٥) في: «إمتاع الأسماع»: ١١/ ٢٢٩.

موضوع بلا شك، ولم يصح قط بطريق النقل، فلا معنى للاشتغال به».

● أحمد بن حسن الجوهري (ت. ١١٨٢هـ) له رسالة نفيسة بعنوان: «**الفتوحات الرحمانية في أن لفظة الغرانيق لفظة شيطانية**».

● الشيخ محمد عبده (ت. ١٣٢٣هـ) له مقال طويل نشرته: «المنار»[١]، وأصل ذلك المقال درس ألقاه في الجامع الأزهر، في بيان بطلان القصة، وبيان التفسير الصحيح للآيات.

● حجازي محمد خليل (ت. بعد ١٣٥٨هـ) له كتاب نافع بعنوان: «**الإسراء معجزة كبرى والغرانيق إفك مفترى**».

● العلاَّمةُ محمَّد صادِق عرجون (ت. ١٤٠٠هـ) قال[٢]: «هذه الأُكذوبةُ الخَبِيثةُ البَلهاءُ كانت إِحدى الفِرى الحاقِدةِ الَّتي طوَّفتْ ببعضِ مؤلَّفاتِ الجمَّاعِينَ للغَثِّ والسَّمِينِ، فرَواها في غَفلةٍ مِن عَقلِه وعِلمِه بعضُ المُفسِدِينَ، وأُدخِلت على بعضِ المُحدِّثينَ، مُغَلَّفةً بأغلفةِ الأسانيدِ، مُحاطةً بِهالاتِ بَرِيقِ الأسماءِ، فردَّدها بأساليبَ مُختلفةٍ، وفَرطَحها كثيرٌ ممن تلقَّفَها بالبَلَهِ والغَفلةِ، ورَتَعَت في أسفارِ المؤرِّخِينَ، فأعادُوا فيها وأَبدَوا، وزادُوا ونَقَصُوا، وأَثبتُوا وحَذَفُوا، وشَوَّهُوا وزَيَّنُوا،

---

(١) في «مجلة المنار»: ٤/ ٨١.

(٢) في كتابِه: «محمَّد رَسُول اللَّه ﷺ: مَنهجٌ ورِسالةٌ، بحثٌ وتحقيقٌ»: ٢/ ٣٢.

ومَسَخُوا وحرَّفُوا، وتَلقَّاها القصَّاصُون فغنّوا بها، وكان إبليسُ هو عازِفَ مُوسِيقاها في أنديتِهم ومجالِسِهم، ومَصْمَصَت لسَماع أباطِيلِها شِفاهُ الجاهِلِين من غَوغاءِ العامَّةِ وعامَّةِ الغَوغاءِ الَّذين تَكبُر في صُدُورهم الغرائِبُ والأعاجيبُ من المُضحِكاتِ المُبكِياتِ، فيَهُشُّون لها، ويَتزاحَمُونَ على محافِلِها...».

● العلاَّمة محمد محمد أبو شهبة (ت. ١٤٠٣هـ) تعرَّض لها في كتابه القيم: «**الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**»[١]، وأطال في نقدها، والرد على من أوردها، أو جعل لها أصلاً.

وأما الرسالة المسماة بـ «الهداية بنور الولاية» التي كتبها شيخ الإسلام مصطفى العروسي فإننا إذ نقدمها للقراء فإننا نسلط الأضواء عليها من خلال التقديم لها بترجمة موجزة للمؤلف لا ندعي فيها الاستقصاء التام لحياة الشيخ وسيرته، ثم أتبعنا هذه المقدمة ببيان توثيق نسبة الرسالة للشيخ مع الإشارة إلى مصادره وموارده في تأليفها، وختمنا ذلك ببيان منهجنا في تحقيق النص والتعليق عليه، وباللَّه التوفيق.

وصلى اللَّه على سيدنا ومولانا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين.

* * *

(١) «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير»: ٣١٤.

ترجمة المؤلِّف(*)

★ اسمه:

هو مصطفى بن محمد بن أحمد بن موسى بن داود: العَروسي أصلاً[1]، القاهري مَولدًا ومنشأً ووفاةً، الشافعي مذهبًا، الأحمدي الشاذلي تصوفًا ومسلكًا[2]، الملقَّب نفسَه

(*) استقَينا هذه الترجمة من المصادر الآتية: «الخطط التوفيقية» لعلي مبارك: ١٦/ ٧١، ٧٢ (منية عَروس)؛ «هدية العارفين» لإسماعيل البغدادي: ٢/ ٤٥٩؛ «تاريخ الآداب العربية» للويس شيخو: ٢/ ٢٢٠؛ «كنز الجَوهر» لسُلَيمان رصد: ١٤٦، ١٤٧؛ «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ليوسف سركيس: ٢/ ١٣٢١، ١٣٢٢؛ «فيض الملك الوهاب المتعالي» للدهلوي: ٣/١٨٠٨، ١٨٠٩ (١٥٣٤) وقد نقلها عن علي مبارك مع بعض الإضافات؛ «الفكر السامي» للحجوي: ٤/ ١٨٣ (٩٥٠)؛ «الأعلام» للزركلي: ٧/ ٢٤٣، «معجم المؤلفين» لعمر كحالة: ٣/ ٨٧٩ (١٧٠٤٨)؛ «الأزهر في ألف عام» لمحمد عبد المنعم خفاجي: ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤؛ «أسانيد المصريِّين» لأُسامة الأزهري: ٧٦٥- ٧٧٤.

(١) نسبة إلى قرية «منيَل عَروس» إحدى قرى مركز أشمون بمحافظة المنوفية، وهي مسقط رأس جدِّه. قال محمد رمزي في «القاموس الجغرافي للبلاد المصرية» (القسم الثاني) ٢/ ١٦٧: «في الخطط التوفيقية وردت خطأ باسم: مُنية عَروس، والصواب: منيَل عَروس».

(٢) النسبة الثانية إلى الطريقة الصوفية المعروفة التي شيخها الأكبر =

بـ«الصغير»[1]، شيخ الجامع الأزهر الشريف.

⋆ مولده، ونشأته:

ولد ليلة السبت ٢١ رجب ١٢١٣هـ الموافق ٢٩/ ١٢/ ١٧٩٨م[2] في بيت علم وأدب ومناخ أزهري[3]، وعائلة كانت

= أبو الحسن عليُّ بن عبد الله الشاذلي (ت. ٦٥٦هـ) رضي الله عنه، أما النسبة الأولى فهي إلى أحمد بن حسن النَّشرتي- الشهير بالعُريان (ت. ١١٨٤هـ) شيخ جدِّ المترجَم، وهو نفسه جد أبيه محمد. انظر ترجمته في «المعجم المختصِّ» للزَّبيدي: ١/ ١٠١ (١٠٤)؛ «عجائب الآثار» للجبرتي: ١/ ٤٢٦.

وهاتان النسبتان أخذناهما من آخر مسوَّدة رسالتنا هذه «الهداية بنور الولاية» التي كتبها كلَّها بخطِّه.

(١) أخذناها من خطِّه في الصفحة الأولى من مسوَّدة «الهداية» ولعلَّه لقَّب نفسه بذلك تواضعًا منه، وتمييزًا عن أبيه وجدِّه.

(٢) في «الخطط التوفيقية»: ١٦/ ٧١، و«فيض الملك الوهاب المُتعالي»: ٣/ ١٨٠٨ أنه وُلد لسبع بقين من شهر رجب من السنة المذكورة، وبالنظر في برنامج «المواقيت الدقيقة» Accurate Times الصادر عن مركز الفلَك الدولي بأبو ظبي من حَيثُ رؤية الهلال للشهر المذكور- تبيَّن أن بدايته كانت يوم الأحد ٩/ ١٢/ ١٧٨٩م، وبالتالي سيكون يوم السبت الأقرب إلى نهاية الشهر بسبع ليالٍ هو ٢١ رجب الذي ذكرناه.

(٣) وهذه عبارة محمد عبد المنعم خفاجي في «الأزهر في ألف عام»: ٢/ ٣٦٣.

في وقتها «مشهورة من أهل الحل والعقد في هذا القطر»[١]؛ فجده أبو الصلاح أحمد بن موسى العَروسي (ت. ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م)[٢] كان شَيخًا للأزهر بعد أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت. ١١٩٢هـ)، وأبوه محمد (ت. ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م)[٣] تولَّى المشيخة بعد محمد بن عليٍّ الشنَواني (ت.

---

(١) من كلام علي مبارك في «الخطط التوفيقية»: ١٦/ ٧١.

(٢) انظر ترجمته في «المعجَم المختصّ»: ١/ ٨٩-٩٣ (٩٣)؛ «عجائب الآثار»: ٢/ ٣٠٠-٣٠٥؛ «الأزهر في ألف عام»: ٢/ ٣٤٩-٣٥١.

(٣) وصفه الجبرتي في ترجمة أبيه أحمد («عجائب الآثار»: ٢/ ٣٠٣) بأنه «الذي تعيَّن بالتدريس في محلِّه بالأزهر، العلاَّمة اللَّوذعي، والفهَّامة الألمعي، شمس الدين، السيِّد محمد» وانظر ترجمةً له في «فهرس الفهارس» للكتَّاني: ٢/ ٨٢٦؛ «معجم المعاجم» للمرعشلي: ٢/ ٢٢٣؛ «الأزهر في ألف عام»: ٢/ ٣٥٦.
ونلفت النظر إلى وهم وقع فيه علي مبارك في «الخطط»: ١٦/ ٧١، ونقله عنه الدهلوي في «فيض الملك»: ٣/ ١٨٠٩ دون تعليق، وهو أن المترجم ابن أحمد العروسي لا حفيده، ويُزال بمقارنة تاريخ ميلاد المترجَم (١٢١٣هـ) مع تاريخ وفاة العروسي الكبير (١٢٠٨هـ)، ولعلَّ منشأ هذا الوهم ما ذكره الجبرتي في: «عجائب الآثار»: ٢/ ٣٠٣ وهو أن للشيخ أحمد أولادًا أربعة «كلهم فُضلاء أذكياء نُبلاء» كما قال- هم: محمد (والد المترجَم)، وأحمد، وعبد الرحمن، ومصطفى؛ فكان الظنُّ من علي مبارك بأن الأخير هو الذي كان شيخًا للأزهر لا ابن أخيه، وهو ظنٌّ غير صحيح.

١٢٣٣هـ/ ١٨١٧م) وكلٌّ من الجدِّ والأب توفِّي وهو في منصبه.

وقد تولَّى مؤلِّفنا في عهد محمد علي (ت. ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م) باشوية الرديف[١].

⋆ صِفاته الخِلقية والخُلُقية، وسمات شخصيته[٢]:

كان رحمه اللَّه نحيف الجسم، أسمرَ اللَّون، متوسِّط القامة؛ وفيه عِفَّة وقناعة؛ فصيحًا، متكلِّمًا، مسامرًا، لا يهاب مجالِس الأُمراء.

⋆ شيوخه:

«أخذ عن أكابر عصره حتى برع، ودرس وأفاد، وألَّف وأجاد» [٣] ولكن لم تذكر لنا المصادر من شيوخه سوى اثنَين فقط- هما:

١- والده[٤]: تلقَّى عنه «صحيح البُخاري» بعضه رواية وبعضه دراية[٥].

---

(١) «فيض الملك الوهَّاب المُتعالي»: ٣/ ١٨٠٩؛ ويُفهم من ذلك أنه تطوَّع جنديًّا في الجيش وقتها ثم صار على قوَّة الاحتياط، وهي معلومة مهمَّة وظريفة استغرب الدهلوي منها قائلاً: «مع أنه من بَيت فضل وعلم وسيادة، طالعه شامخ شاهق- رحمه اللَّه. آمين».

(٢) جميع ما كتبناه تحت هذا العنوان مأخوذ من «الخطط التوفيقية»: ١٦/ ٧٢.

(٣) «الخطط التوفيقية»: ١٦/ ٧١.

(٤) «فهرس الفهارس»: ١٦/ ٧١؛ «معجم المعاجم»: ٢/ ٢٢٣.

(٥) «أسانيد المصريِّين»: ٧٦٨.

٢- حسن بن درويش القويسني (ت. ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م) شَيخ الأزهر: تلقَّى عنه كذلك «صحيح البُخاري» بعضه رواية وبعضه دراية[١].

كما سمع منه «أوائل الكتب الستَّة وكتب الحديث» التي جمعها جمال الدين عبد اللَّه بن سالم البصري (ت. ١١٣٤هـ) في جمعٍ من أهل العلم ينوف عن المئتَين- يوم الخميس ١٧ ربيع الأول ١٢٣٧هـ الموافق ١٣/ ١٢/ ١٨٢١م[٢].

⋆ تَولِّيه مشيخة الأزهر، وعزله عنها:

لم يُختر المترجَم شيخًا للأزهر إلاَّ بعد تجاوزه الستِّين من عُمره، وكان سبب ذلك أنَّه لما أضعف الكِبرُ والمرضُ شَيخَ الأزهر إبراهيم بن محمد الباجوري (ت. ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م) عن أداء مهامِّه في المشيخة سنة وفاته -وترافق ذلك مع حدوث بعض الحوادث والمشاكل في الجامع[٣]، وكون

---

(١) م. ن: ٧٦٨.

(٢) م. ن: ٧٦٨؛ وقد كُتِب التاريخ فيه: «يوم الخميس المبارك لإحدى عشرة ليلة بقيت من شهر ربيع الأول» ثم السنة؛ وبالنظر في برنامج «المواقيت الدقيقة» من حَيثُ رؤية الهلال للشهر المذكور- تبيَّن أن بدايته كانت يوم الثلاثاء ٢٧/ ١١/ ١٨٢١م، وبالتالي سيكون يوم الخميس الأقرب إلى نهاية الشهر بإحدى عشرة ليلة هو ١٧ ربيع الأول الذي ذكرناه.

(٣) انظر تفصيلاً لها في «الخطط التَّوفيقية»: ٤/ ٤٠، ٤١.

سعيد بن محمد علي (ت. ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٣م) حاكم مصر وقتها غائبًا عنها لسفره إلى المدينة بين شهرَي رجب وشعبان ١٢٧٧هـ/ يناير وفبراير ١٨٦١م[١]- اتَّفق الوكلاء الأربعة في إدارة شئون الحكم بالنيابة عن سعيد -ومنهم أخوه محمد عبد الحليم (ت. ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م) وابن أخيه إسماعيل بن إبراهيم (ت. ١٣١٢هـ/ ١٨٩٥م) حاكم مصر بعده مباشرةً- على إصدار قرار بتوكيل أربعة من العلماء لإدارة الجامع يمثِّلون المذاهب الموجودة فيه، وتكليف المترجَم بعقد جمعية من علماء الأزهر لانتخابهم ويكون هو رئيسَهم.

وأسفر هذا الانتخاب عن اختيار هؤلاء الشيوخ الأربعة:

١- أحمد كابوه العدَوي المالكي (ت. ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م) شَيخ رواق الصعايدة[٢].

٢- إسماعيل الحَلبي الحنَفي (ت. بعد ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م)[٣].

---

(١) انظر «الرَّحَلات الحجازية» لمحمد صادق: ١٣٢، ٢٥٩، ٢٧٩.

(٢) ترجمته في «الخطط التوفيقية»: ٩/ ٩٦ (بني عدي)؛ «اليواقيت الثمينة» لمحمد البشير ظافر: ٧٦؛ «فهرس الخزانة التَّيمورية»: ٣/ ١٩٨.

(٣) لم أعثر له على ترجمة في المصادر المتاحة بين أيدينا، ولكن من الثابت أنه ظلَّ في وكالة المشيخة مع زملائه حتَّى صدر القرار بتولية المترجَم مشيخة الأزهر منفردًا، ويبدو لنا أنه كان شيخ رواق الشوام بحكم كَونه حلَبيًّا.

٣- خليفة السفطي الشافعي- المعروف بالفشني (ت. ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) شيخ رواق الفشنية، والمقارئ المصرية [(١)].

٤- مصطفى الصاوي الشافعي شيخ رواق ابن معمر (ت. بعد ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م)[(٢)].

واستمرَّ الوكلاء الأربعة في إدارة الأزهر برئاسة المترجَم - حتَّى بعد وفاة الباجوري- لمدَّة ٤ سنَوات حتَّى صدر قرار من إسماعيل -الذي أصبح حاكمًا على مصر وقتها- بتولِّي المترجَم مشيخة الأزهر منفردًا، وكان ذلك في ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، وباشر الشيخ مهامَّ منصبه مستهِلًّا عهدَه باستئناف دروسه في الأزهر بعد أن انقطع عنها، وظهر منه الحزم حتَّى «خافته المشايخ والطلَبة، وكان مشغوفًا بإبطال بدع كثيرة» في وقته؛ «فأبطل الشِّحاذة بالقرآن في الطُّرُقات» وعاقب «جماعة ممَّن يدرِّسون بالأزهر بلا استحقاق، وعزم على عمل الامتحان لهم»[(٣)].

---

(١) ترجمته في «الخطط التوفيقية»: ١٢/ ٣٩ (سفط العُرَفاء)؛ ومنه «فيض الملك الوهَّاب المُتعالي»: ١/ ٥١٧ (٣٦٦)

(٢) يُقال عنه ما قيل في زميله إسماعيل الحلَبي.

(٣) ما بين قَوسَي التنصيص هو من كلام عليٍّ مبارَك في «الخُطط التَّوفيقية»: ٤/ ٤١؛ وقد كان الطالب يكتفي فقط بالإجازة من شَيخه أو شيوخه بأهليَّته للتدريس، فإمَّا أن يدرِّس في الأزهر أو في بلده، فلمَّا جاء المترجَم فكَّر في الامتحان منعًا للفوضى- غير =

ويبدو أن الذين تضرَّروا من قرارات المترجَم في هذا الشأن، و«الحسدة من أبناء عصره»[1] له- حملوا الجميع على الشكوى لإسماعيل الذي انتهزها فرصةً للنَّيل من المترجَم الذي لم يكن يهابُه في مجلسه؛ فأصدر قرارًا في شوَّال ١٢٨٧هـ/ ديسمبر ١٨٧٠م بعزل المترجَم وتَولية محمد المهدي العبَّاسي شيخًا للأزهر مكانه؛ «فلَزِم محلَّه وأقبل على مَولاه»[2] حتَّى توفَّاه اللَّه بعد عزله بستِّ سنَواتٍ.

★ **تلاميذه:**

لم تُتح المصادر الموجودة بين أيدينا من تلاميذ الشيخِ الكثيرَ، بل ذكرت عددًا قليلاً جدًّا لا يتناسَب مع قيامه بالتدريس لفترة طويلة داخل الأزهر وخارجَه، وهؤلاء التلاميذ هم[3]:

= أن فكرته لم تنفَّذ إلاَّ في ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م على يد محمد المهدي العبَّاسي (ت. ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م) شيخ الأزهر الذي أتى بعد المترجَم، وكلُّ من سبق هذا التاريخ لا يحمل شهادة عالِميَّةٍ.

وهذا الكلام نقلناه من «أسانيد المصريِّين» (٧٦٧) الذي نقله عن سيِّد الطوبجي في كتابه «المقال الموجَز في مدينة أسيوط: مجمل تاريخ حضارة الصعيد»

(١) هذه العبارة للدَّهلوي في: «فيض الملك الوهَّاب المُتعالي»: ٣/ ١٨٠٩.

(٢) عبارة للدَّهلوي في: «فيض الملك الوهَّاب المُتعالي»: ٣/ ١٨٠٩.

(٣) ترتيب ذكر التلاميذ حسب وفياتهم.

١- أحمد بن عبد الجواد القاياتي (ت. ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م): أجازه المترجَم عندما أقرَّ له بمشيخة رواق الفشنية بعد شَيخه وصهره خليفة السفطي[١].

٢- محمد بن محمد الأنبابي، شمس الدين الشافعي (ت. ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م) شيخ الأزهر[٢].

٣- عبد الغني بن محمد العناني المالكي (ت. ١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م)[٣]: سمع على المترجَم أوائل البصري مع جماعة من الفقهاء الشافعية والمالكية في مسجد أحمد العُريان (جدِّ والد المؤلِّف لأُمِّه) والذي كان ناظرًا علَيه وقائمًا بشعائره[٤] يوم الاثنَين ٢٣ المحرَّم ١٢٧١هـ الموافق ١٦/

---

(١) «حِلية البشَر» لعبد الرزَّاق البيطار: ١/ ٢٠٥.

(٢) «فهرس الفهارس»: ٢/ ٨٢٦؛ «أسانيد المصريِّين»: ٧٧٠.

(٣) «أسانيد المصريِّين»: ٦٧٣، ٧٦٨؛ «جمهرة أعلام الأزهر الشريف» لأسامة الأزهري أيضًا: ٢/ ٢١٧ كلاهما نقلاً عن «تعطير النواحي والأرجا بذكر مَن اشتهر من علماء وأعيان مدينة الصعيد جِرجا» لمحمد المراغي الجِرجاوي (ت. ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م).

(٤) «الخطط التوفيقية»: ٥/ ٤٩، ويقع هذا المسجد الآن بشارع العروسي (سوق الزلط سابقًا) امتداد شارع باب البحر في حي باب الشعرية، وتغيَّر اسمه من «مسجد العُريان» إلى «مسجد العَروسي» نسبة إلى شيخ الأزهر أحمد -جدِّ المترجَم- الذي دُفِن وأولاده فيه بجانب شَيخه وحميه وجدِّ أولاده لأمِّهم أحمد العُريان، والمسجد مسجَّل ضمن آثار القاهرة الإسلامية =

١٠/ ١٨٥٤م[١]، وحرَّر المترجَم لهذا التلميذ إجازةً جليلة القدر تشتمل على فوائد حديثية.

٤- مصطفى بن أحمد عزٍّ الشافعي (ت. بعد ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م) عضو مجلس إدارة الجامع الأزهر[٢].

= برقم ٦٠٠، وانظر عنه أيضًا «مساجد مصر وأولياؤها الصالحون» لسُعاد ماهر: ٥/ ٢٩٣- ٢٩٨.

(١) في «أسانيد المصريِّين»: ٦٧٣، ٧٦٨؛ «جمهرة أعلام الأزهر الشريف»: ٢/ ٢١٧ كتب التاريخ: «يوم الاثنَين الموافق لإحدى وعشرين ليلة خلت من شهر محرَّم، مفتتح عام ١٢٧١هـ» وبالنظر في برنامج «المواقيت الدقيقة» من حَيثُ رؤية الهلال للشهر المذكور- تبيَّن أن بدايته كانت يوم الأحد ٢٤/ ٩/ ١٨٥٤م، وبالتالي سيكون يوم الاثنين الأقرب إلى يوم ٢١ منه هو ٢٣ المحرَّم الذي ذكرناه.

(٢) «فهرس الفهارس»: ٢/ ٨٢٦؛ «أسانيد المصريِّين»: ٧٧١.

وجدير بالذكر أن لهذا العالم منسوخات كثيرة بخطِّه في المكتبة الأزهرية نسخها لصديقه الشمس الأنبابي، وآلت إليها ضمن مكتبة الأخير، كما أن له كتابَين مطبوعَين عرفناهما من قاعدة بيانات مركز جمعة الماجد بدُبَي:

١- «مجموعة مشتملة على ثلاث رسائل: الأولى- في أحكام الخُلع وما يتعلَّق به، والثانية- في بيان أحكام تقليد مذهب من المذاهب المتَّفَق علَيها، والثالثة- في حكم تعدُّد الجماعات في مسجد واحد» نشرتها مكتبة محمد المليجي الكتبي- القاهرة: ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م. =

⋆ مؤلفاته، ومكتبته:

تميَّز مؤلِّفنا عن أبيه وجدِّه بكثرة مؤلَّفاته نسبيًّا عنهما، وقد تميَّزت بجَودتها وتنوّع تصنيفها ما بين علوم القرآن، والفقه الشافعي، والتصوف، والمعارف العامَّة، والأدعية والأذكار.

ونكتفي في هذه العجالة بذكر عناوين هذه المؤلَّفات في المكتبة الأزهرية -وأغلبها بخطِّه أو علَيها خطُّه- ونرتِّبها على حروف المعجَم، مع ذكر شهر وسنة تدوينها إن وجِدا:

١- «**الآيات البيِّنات في تأويل المتشابِهات**»[(١)].

٢- «**تقريظ**» كتبه على «**المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطِّية**» لأبي الوفا نصر بن نصر الهوريني (ت. ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م)[(٢)]: كتبه في ربيع الآخر ١٢٧٥هـ/ ديسمبر ١٨٥٨م.

= ٢- «طريق الرشاد في الحثِّ على الجهاد» طبع بمطبعة جريدة الهداية- القاهرة: ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.

ومن تاريخَي نشر الكتابَين نرى مجانبة مؤلف «جمهرة أعلام الأزهر» للصواب بعض الشيء عندما قال في ترجمته له (٢/ ٢١٦) أنه توفِّي في ١٣١٥هـ، ويكون عمر كحالة في «معجَم المؤلِّفين»: ٣/ ٨٧٢ (١٧٠١١) قد قارب الصواب حينما قال في ترجمته بأنه توفِّي قبل ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، وقد ذكر له كتابَه الأخير المطبوع.

(١) منه نسخة بالأزهرية برقم (١٨٣٣ علوم قرآن) ١٢٨٩٧٩ طنطا. انظر «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١/ ٢٤٤ (٨٥١).

(٢) موجود بخطِّه وممهور بختمه على الصفحة الأولى لنسخة من =

٣- **«الأنوار الإلهامية في بيان معاني الإشارات الشاذلية»**[(١)]: كتبه في ذي الحجَّة **١٢٨٥**هـ/ مارس **١٨٦٩**م.

٤- **«الأنوار البهيَّة في بيان أحقية مذهب الشافعيَّة»**[(٢)]: كتبه في رجب **١٢٨٦**هـ/ أكتوبر **١٨٦٩**م.

٥- **«مسائل المفاكَهة في الفنون المتفرِّقة»**[(٣)]: كتبه في ذي

= المطالع بخطِّ مؤلِّفها في الأزهرية، ورقمها (٩٦ خط وإملاء ورسم) ٨٥٤١، والتاريخ المثبت استفدناه من نهاية النسخة. انظر «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ٢٠/ ٤٠١ (٤٠٩٥٢).

وعندما طبع الهوريني الكتاب وضع التقريظات عليه قبل مقدمته، وبدأ بتقريظ المترجَم في الصفحة الأولى منها.

(١) منه نسخة بالأزهرية برقم (١٠٤٢ أدعية وأوراد) ٤٢٧٤٢ عروسي، وانظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ٢٠/ ٣٢ (٣٩٥١٥).

(٢) منه نسخة عليها خطُّه بالأزهرية برقم (٣٣٣ فقه عام) ٤٢٣٧٢ عروسي، وانظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ٨/ ١٣٢ (١٥٩٦٣) وقد طبع في دار الإحسان للنشر والتوزيع- القاهرة: ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م- بتحقيق: عمرو يوسُف الجندي.

(٣) توجد منه بالأزهرية ٤ نسخ: الأولى- برقم (٢٣٧٨ معارف عامَّة) ٤٢٧٨٤ عروسي، وهي مسوَّدة المؤلِّف بخطه؛ والثانية- برقم (٢٣٨٧ معارف عامَّة) ٤٢٧٩٣ عروسي، وهي منقولة من مبيَّضة المؤلِّف ومقابلة عليها، وفيها خطه؛ والثالثة- برقم (٢٣٨٨ معارف عامَّة) ٤٢٧٩٤ عروسي، كسابقتها؛ والأخيرة- برقم (٨٦٤ مجاميع) ٤٢٨٤١ عروسي (الرسالة الأولى) وهي نسخة المؤلِّف =

القعدة **١٢٧٨**هـ/ مايو **١٨٦٢**م، وأعاد كتابتها بنفسه مرَّة أخرى في رجب **١٢٨٠**هـ/ ديسمبر **١٨٦٣**م.

٦- «**نتائج الأفكار القدسيَّة في بيان معاني شرح الرسالة القُشَيريَّة**»[(١)] وهي حاشيته على «**إحكام الدَّلالة على تحرير الرسالة**» لزَين الدين زكريَّا بن محمد الأنصاري (ت. **٩٢٦**هـ): انتهى من كتابة مسوَّدته في جُمادى الأولى **١٢٧١**هـ/ فبراير **١٨٥٥**م، وانتهى من تبييض جزئه الأوَّل في ربيع الأول **١٢٧٥**هـ/ أكتوبر **١٨٥٨**م، وجزئه الثاني والأخير في رجب من نفس السنة/ فبراير **١٨٥٩**م.

٧- «**النتائج الفكريَّة في شرح بعض أدعية سيد الطائفة الشاذليَّة**»[(٢)]: كتبه في شوَّال **١٢٧٨**هـ/ أبريل **١٨٦٢**م.

= الثانية بخطِّه. انظر «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٩/ ٣٦٥ (٣٨٨١٠، ٣٨٨١١، ٣٨٨١٢)، ٢٢/ ٥٢٢ (٤٥١٧٢).

(١) توجد منه بالأزهرية نسختان: الأولى- برقم (١٢٥٠ تصوُّف) ٤٢٤٤٥ عروسي، وهي نسخة منقولة من مبيَّضة المؤلِّف ومقابلة عليها، وفيها خطه، والأخيرة- برقم (١٢٥١ تصوُّف) ٤٢٤٤٦ عروسي، وهي مسوَّدته بخطِّه، وانظر «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٤/ ٣٠١ (٢٦٧١٧، ٢٦٧١٨).
وقد طبع الكتاب في ٤ مجلَّدات بدار الطباعة العامرة في بولاق: ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م- بتصحيح: إبراهيم عبد الغفَّار الدسوقي (ت. ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م).

(٢) منه نسختان بالأزهرية: الأولى- عليها خطُّه برقم (١٠٤١ أدعية =

٨- «**نصيحة لنفسي، ولإخواني الذين هم من أبناء جِنسي**»[(١)].

٩- «**الهداية بنور الولاية**»: كتبه في ربيع الأول **١٢٨٠**هـ/ سبتمبر **١٨٦٣**م: وهو كتابنا هذا، وسيأتي الحديث عنه في مدخل مستقِلٍّ.

وقد كانت لمؤلِّفنا مكتبة قيِّمة ورثها عن أبيه وجدِّه وزاد عليها، وبعد وفاته «أهداها ورثته إلى المكتبة الأزهرية في ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م، وعدد مجلَّداتها ٨١٨ مجلَّدًا، وكتبها كلُّها تقريبًا بخطوط قديمة وحديثة، وبها نوادر في النحو والتاريخ»[(٢)]، ويُلاحَظ أن معظَم مؤلَّفاته التي ذكرناها هي من ضمن هذه المكتبة.

= وأوراد) ٤٢٧٤١ عروسي، والأخيرة- برقم (٨٦٤ مجاميع) ٤٢٨٤١ عروسي (الرسالة الأولى) وهي مسوَّدته بخطه. انظر «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ٢٠/ ٣٢١ (٤٠٦٧٠)، ٢٢/ ٥٢١ (٤٢٨٤١).

(١) منها نسخة بخطِّه في الأزهرية برقم (٢٣٩٢ معارف عامَّة) ٤٢٧٩٨ عروسي، وهي التأليف الثالث في هذا المخطوط، وانظر «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٤/ ٥٨٨ (٢٧٨٤٤).
وفي هذا المخطوط أيضًا (التأليف الخامس) قصيدة في رثاء أحد أفراد عائلة المؤلِّف نسبها «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٩/ ٣٤٣ (٣٨٧٢٤) إليه.

(٢) من كلام أبي الوفا المراغي (ت. ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م) في «كلمة تاريخية عن المكتبة الأزهرية»: ٣٩.

★ **شهادات العلماء عنه:**

- قال عنه رفاعة الطهطاوي (ت. ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م)[١]: «شَيخ شيوخ الجامع الأزهر الآن، السيِّد المصطفَوي -العلَم الشهير».

- وقال نصر الهوريني[٢]: «مولانا الأُستاذ الملاذ، الذي أُوتي من تليد المجد وطارفِه- ما جذب القلوبَ إلى اقتباس أسرار معارفه وعوارفِه، حضرة وحيد السلالة العَروسية، أرباب المشيخة الأزهرية».

- وقال إبراهيم عبد الغفَّار الدسوقي العالم الأزهري، رئيس قلم التصحيح بمطبعة بولاق[٣]: «العالم العلاَّمة، الحبر البحر الفهَّامة، الأريب الألمعي، واللبيب اللَّوذعي، صاحب المظهر القدُّوسي، حضرة شيخ مشايخ الإسلام السيِّد مصطفى العَروسي».

- وقال عليٌّ مبارك (ت. ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م)[٤]: «كان السيِّد مصطفى العروسي عالمًا فاضلاً».

- وقال عبد الستَّار الدهلوي (ت. ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)[٥]: «شيخ العلماء بالأزهر، ومعدِن الفضائل والعلوم، العلاَّمة الفقيه

---

(١) في «مناهج الألباب المصرية»: ٤٨٦.

(٢) في «المطالع النصرية»: الصفحة الأولى من التقريظات.

(٣) في خاتمة كتاب المترجَم «نتائج الأفكار القدُسية»: ٤/ ٢٣٣.

(٤) في «الخطط التوفيقية»: ١٦/ ٧١.

(٥) في «فيض الملك الوهَّاب المتعالي»: ٣/ ١٨٠٨، ١٨٠٩.

الأنور الذي لَيس لأحد من الفُضلاء عن جانبه في وقته مذهب، غوَّاص دُرَر المشكلات، قد انتظم في سلك الذين أحسنوا الحُسنى وزيادةً. . . ونشر العلومَ حين تولَّى مشيخةَ الجامع بعد مولانا شيخ الإسلام إبراهيم الباجوري؛ فحضر دروسَه الأكابر. . . له محاضرات جليَّة، وأجوبة مرضية معتبَرة».

-وقال محمد بن الحسن الحجوي (ت. ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م)[1]: «شيخ الإسلام وشيخ الأزهر أيضًا، من أعلام الأُمَّة المصلحين».

⋆ وفاته:

انتقل الشيخ إلى رحمة اللَّه ضُحى يوم الجمعة ٩ جُمادى الأولى ١٢٩٣هـ الموافق ٣/ ٦/ ١٨٧٦م[2].

❋ ❋ ❋

---

(١) في «الفكر السامي»: ٤/ ١٨٣.

(٢) «الخطط التوفيقية»: ١٦/ ٧٢، وفيه أن يوم الجمعة موافق لعشرٍ مضت من شهر جمادى الأولى من السنة المذكورة.

وبالنظر في برنامج «المواقيت الدقيقة» من حَيثُ رؤية الهلال للشهر المذكور- تبيَّن أن بدايته كانت يوم الأربعاء ٢٥/ ٥/ ١٨٧٦م، وبالتالي سيكون يوم الجمعة الأقرب إلى يوم ١٠ منه هو ٩ جُمادى الأولى الذي ذكرناه.

ولا ندري أين دُفن، وأغلب الظنِّ أنه مدفون مع والده وأعمامه وجدِّه في مسجد الشيخ العُريان المذكور آنفًا.

التعريف برسالة
«الولاية بنور الهداية»

توثيق نسبة الرسالة وعنوانها للمؤلف:

اجتمعت للرسالة عدة شواهد تؤكد نسبتها للمؤلف الشيخ مصطفى العروسي، من أهمها وقوفنا على مسودة المؤلف التي كتبها بيده، وأثبتها لنفسه فكتب في آخرها: «وكان جمع هذه الرسالة في يوم واحد. . . ، كاتبه مصطفى محمد العروسي الشافعي الأحمدي الشاذلي غفر اللَّه له ولوالديه ولجميع المسلمين».

كما أن نسَخ الرسالة التي توفرت لدينا اتفقت على نسبتها إلى الشيخ العروسي رحمه اللَّه، وبالتالي فلا يتطرق إلينا شك أو ارتياب في نسبة الرسالة إلى المؤلف.

وأما فيما يتعلق بعنوان الرسالة فقد كفانا المؤلف مهمة البحث، وتجشم عناء التحقيق، فذكر في مقدمة الرسالة أنه سماها: «**الهداية بنور الولاية**».

مصادره:

تعددت المصادر التي استقى منها المؤلف مادة هذه الرسالة الوجيزة، وقد أشار رحمه اللَّه إلى أغلبها، غير أنه ما من شك أنه رجع إلى كثير منها بالواسطة، لأسباب عدة قد يكون منها عدم توفر الكتاب بين يديه. . . إلى آخره، ومن هذه المصادر[1]:

---

(١) رتبت المصادر حسب تاريخ وفاة مؤلفيها.

١. «**البرهان في تفسير القرآن**» للإمام الحوفي، علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي المصري (ت. ٤٣٠هـ).

٢. «**مفاتيح الغيب**» للرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت. ٦٠٦هـ).

٣. «**أنوار التنزيل وأسرار التأويل**» للبيضاوي، عبد اللَّه بن عمر بن محمد البيضاوي (ت. ٦٨٥هـ).

٤. «**فتح الباري**» لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ).

٥. «**تفسير الجلالين**» لجلال الدين المحلي (ت. ٨٦٤هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت. ٩١١هـ).

٦. «**الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز**» لأحمد بن المبارك السجلماسي (ت. ١١٥٦هـ).

٧. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = «**عناية القاضي وكفاية الراضي**»، لشهاب الدين الخفاجي (ت. ١٠٦٩هـ).

٨. حاشية الجمل على الجلالين= «**الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**»، لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل (ت. ١٢٠٤هـ).

وغيرها مما يقف عليه مطالع الكتاب.

ولا يفوتنا أن ننوه القارئ إلى أن للمؤلف اعتمادًا كبيرًا على كتاب: «الإبريز» للسجلماسي المذكور آنفًا.

❊ ❊ ❊

وصف النسخ الخطية المعتمدة

اعتمدنا في تحقيقنا لهذه الرسالة النفيسة على ثلاثة نسخ خطية، بيانها على النحو التالي:

النسخة الأولى:

مسودة المؤلف: وهي نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية، برقم (٤٢٨٠٦).

على وجه الورقة الأولى منها عنوان الكتاب ونصه: «هذه هي الهداية بنور الولاية جمع كاتبه الفقير مصطفى بن محمد العروسي الصغير، غفر اللَّه ذنبه، ورحم شيبه، وأكرمه في جملة المكرمين، آمين يا رب العالمين».

وعلى يسار العنوان بخط المؤلف: «هذه أصل المسودة لجامعها عفي عنه وغفر له».

أولها: «بسم اللَّه الرحمن الرحيم، حمدًا لمن كشف عن وجوه المخدرات غياهب الشبهات، وأرشد من سبقت له العنايات إلى إماطة التخيلات بتوضيح الدلالات بالآيات البينات، وصلاة وسلامًا على سيد من عصمهم اللَّه من وساوس الغوايات...».

وآخرها: «...وكان جمع هذه الرسالة في يوم واحد، وهو يوم الأحد المبارك الموافق لاثنين وعشرين خلت من شهر ربيع الأول من شهور عام ١٢٨٠هـ، ثمانين بعد المئتين والألف من

هجرة من له العز والشرف صلى اللَّه عليه. كاتبه مصطفى محمد العروسي الشافعي الأحمدي الشاذلي، غفر اللَّه له ولوالديه ولجميع المسلمين».

وهي نسخة نفيسة مكتوبة بخط مؤلفها السيد مصطفى العروسي، وخطها واضح مقروء، تقع في ٦ لوحات من القطع المتوسط، ومسطرتها ٢٣سطرًا تقريبًا.

وهي مسودة الكتاب؛ ولهذا نجد على طرة ورقاتها حواشٍ بخط المؤلف تتكرر أحيانًا بصيغ مختلفة، وهي مع نفاستها كثيرة الشطب والتداخل، على أن كثيرًا من هذه الحواشي قد وضعت بجوارها إحالات، مما يدل على أن المؤلف أراد أن يدرجها داخل المتن إلا أنه وضعها بعد الفراغ من كتابة المتن.

ورمزنا لهذه النسخة بالرمز (أ).

❊ ❊ ❊

النسخة الثانية:

منسوخة من نسخة المؤلف: وهي نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية برقم (٤٨١٥٥).

على وجه الورقة الأولى منها: «رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ . . .﴾ الآية، للشيخ مصطفى العروسي الصغير».

ثم كتب تحته هذا الوقف: «وقف وحبس وسبل هذا الكتاب

الأستاذ فريد عصره الشيخ محمد الأنبابي ابن المرحوم الحاج محمد الأنبابي ابن حسين الأنبابي، وشرط النظر لنفسه مدة حياته حفظه اللّٰه، ثم من بعده للأصلح الأعلم من ذريته، ثم لرجل مشهور بالصلاح والعلم والحفظ للكتب، وقفًا صحيحًا شرعيًّا على طلبة العلم، لا يباع ولا يوهب ولا يرهن، فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن اللّٰه سميع عليم، جزاه اللّٰه خيرًا آمين، وذلك في ثاني شعبان سنة ١٢٨١هـ».

أولها: «بسم اللّٰه الرحمن الرحيم، حمدًا لمن كشف عن وجوه المخدرات غياهب الشبهات، وأرشد من سبقت له العنايات إلى إماطة التخيلات بتوضيح الدلالات بالآيات البينات، وصلاة وسلامًا على سيد من عصمهم اللّٰه من وساوس الغوايات. . . ».

وآخرها: «. . . وقد نقلتُ هذه النسخةَ من نسخةِ مؤلِّفها خاتمةِ المحقِّقين، وقدوةِ السالكين، وسلالةِ المصطَفَين الأخيار، الطَّيبين الطاهرين من ربقةِ الأغيار، سيِّدي ومَلاذي الواثقِ بربِّه اللطيفِ الخبير، السيِّدِ مصطفى العَروسي الصَّغير، لا زال مَلجأً للقاصدين، ومؤيَّدًا به وبتآليفِه الدين. آمينَ آمين. وسلامٌ على المرسَلين، والحمُد للهِ ربِّ العالمين.

تم وكمل بحمده وعونه وحسن توفيقه على يد كاتبه الفقير المقر إلى اللّٰه بالعجز والتقصير علي بدوي السفطي بلدًا الشافعي مذهبًا، في يوم الثلاثاء المبارك أربع عشرة يومًا خلت من شهر جماد الأول الذي هو من شهور ألف ومئتين

وثمانين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم والتحية، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وهي نسخة جيدة، نسخت بعد كتابة مسودة الأصل بأقل من شهرين، وتقع النسخة في عشر لوحات من القطع المتوسط، كتبت بقلم نسخي معتاد، ومسطرتها ٢١سطرًا. ضمت حواشي المؤلف التي وضعها في مسودة الأصل مع حذف الحواشي المكررة في المسودة.

هذا، وقد كُتِبَ عقب كثير من الحواشي: «مؤلفه».

ورمزنا لهذه النسخة بالرمز (ب).



النسخة الثالثة

وهي نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية برقم (١٢٨٩٩٢).

على وجه الورقة الأولى منها: «هذه الرسالة المسماة الهداية بالولاية، تأليف الواثق بربه اللطيف الخبير شيخ الإسلام، خادم العلماء والفقراء سيدي السيد مصطفى العروسي الصغير».

ثم كتب تحته يسارًا: «نقلت من نسخة نقلت من نسخة المؤلف، وقوبلت صلبًا وهامشًا على قدر الطاقة، ونسأله النفع بها وبمؤلفها إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

ثم كتب تحته الوقف الآتي: «وقفت هذه الرسالة على طلبة العلم بالجامع الأحمدي، وشرطت النظر لنفسي ثم للصالح من ذريتي فإن لم يوجد فللناظر على خزانة كتب الوقف الأحمدي».

ثم توقيع محمد الجندي بالمقام الأحمدي.

ثم خاتم كتب خزانة الأحمدية.

أولها: «بسم اللَّه الرحمن الرحيم، حمدا لمن كشف عن وجوه المخدرات غياهب الشبهات، وأرشد من سبقت له العنايات إلى إماطة التخيلات بتوضيح الدلالات بالآيات البينات، وصلاة وسلامًا على سيد من عصمهم اللَّه من وساوس الغوايات...».

آخرها: «...ويهدي اللَّه لنوره من يشاء، والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى إخوانه من الأنبياء والمرسلين، وصحابة كلٍّ والتابعين لهم إلى يوم الدين. آمين».

وهي نسخة جيدة، مكتوبة من نفس الأصل الذي نسخت منه (ب)، وفي نفس الوقت تقديرًا، وعليها حواشي المصنف، وتقع النسخة في ١٢ لوحة من القطع المتوسط، كتبت بقلم نسخي جيد، ومسطرتها ١٧ سطرًا.

وهي غير معروفة الناسخ مع دقة النسخ، ولا تاريخ النسخ.

وقد رمزنا لها بالرمز (ز).

* * *

منهجُنا في قراءة النَّصِّ والتَّعليق عليه

قد انتَهجنا في قراءتنا للنصِّ والتعليقِ عليه المنهجَ التالي:

● نسخُ النَّصِّ وضَبطُ ما يُشكِلُ منه، ومقابلةُ المنسوخِ بالأصول المعتمدة أكثرَ من مَرَّةٍ، حتى استقرَّ لدينا أنَّ النصَّ قد استقام عُودُه، واستوى على سوقه، وصار في صورة هي أقرب لما تركها عليه المصنف إن لم تكن هي.

● تَفقيرُ النَّصِّ، ووضعُ علاماتِ التَّرقيمِ المناسبةِ بين جُملِهِ، بما يعينُ على قراءةِ النَّصِّ وتفهُّمِهِ على الوجه السَّليم.

● عزوُ الآياتِ الَّتي استشهَدَ بها المؤلف؛ وذلك بذكرِ اسمِ السُّورةِ ورَقمِ الآيةِ.

● تخريجُ الأحاديثِ تَخريجًا مختصَرًا غيرَ مُخلٍّ، واكتفينا في هذه الرسالة بالمصادر التي عزا إليها المؤلِّف.

● توثيقُ الأقوالِ والنُّقولِ الَّتي يُورِدُها المصنِّفُ.

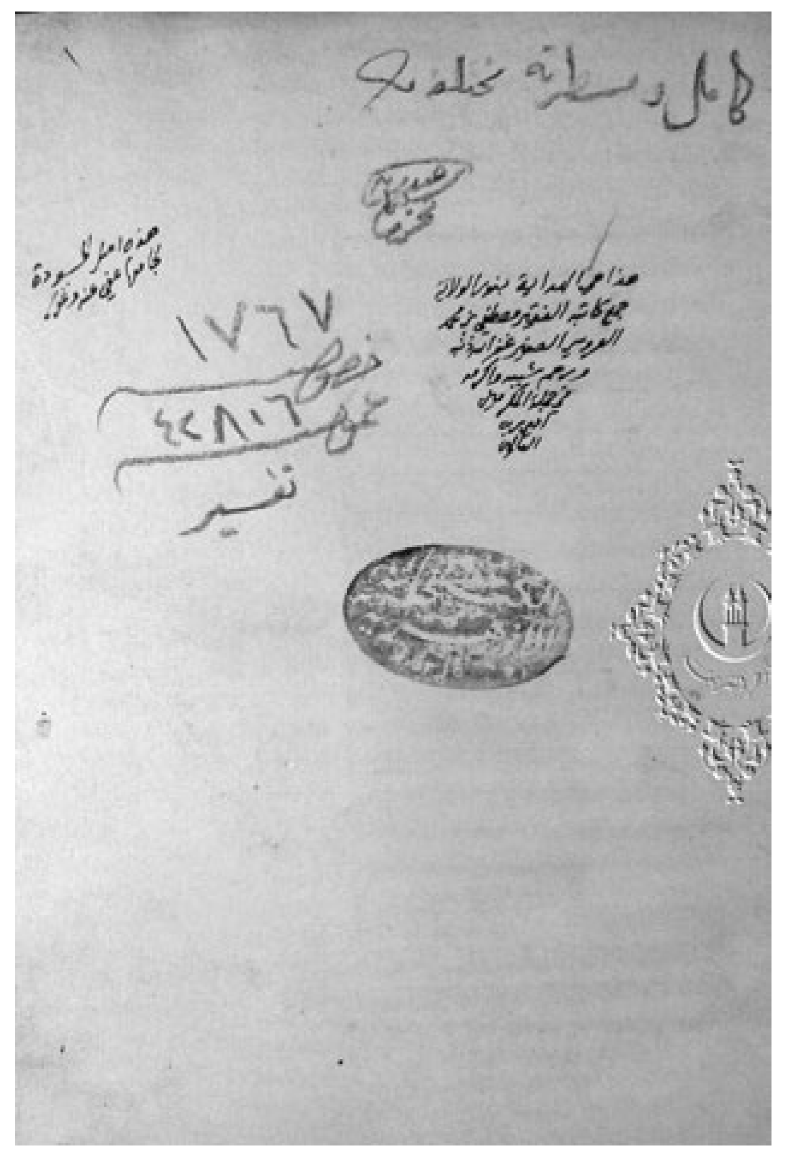
● لم نكرِّر التوثيق فيما كرَّره المؤلف؛ لصغر حجم الرسالة؛ ولعدم إثقال الحواشي.

● ترجمنا لبعض الأعلام ترجمة مختصرة.

● قمنا بوضع حواشينا بين معقوفين هكذا []؛ للتفريق بينها وبين حواشي المؤلف نفسه وحواشي النسخ.



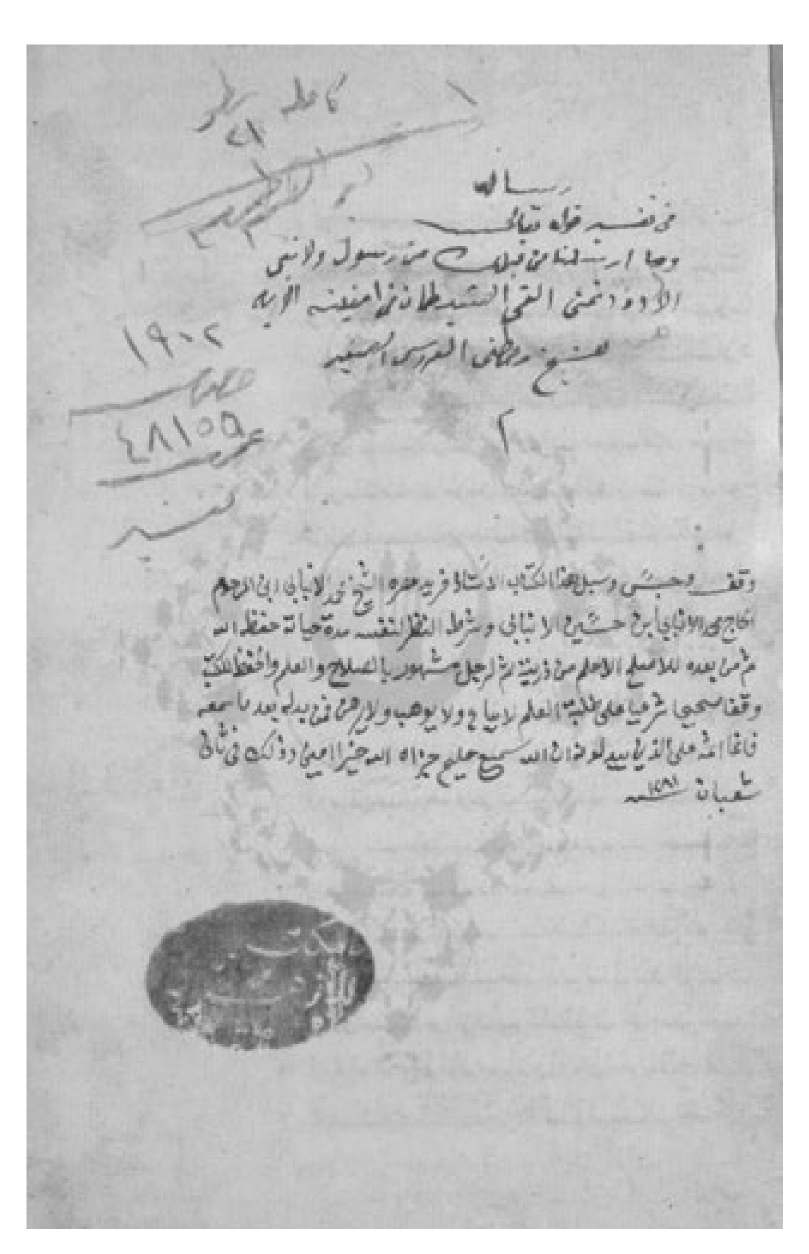
نماذج من صور المخطوطات



الورقة الأولى من المخطوط (أ)

الورقة الثانية من المخطوط (أ)

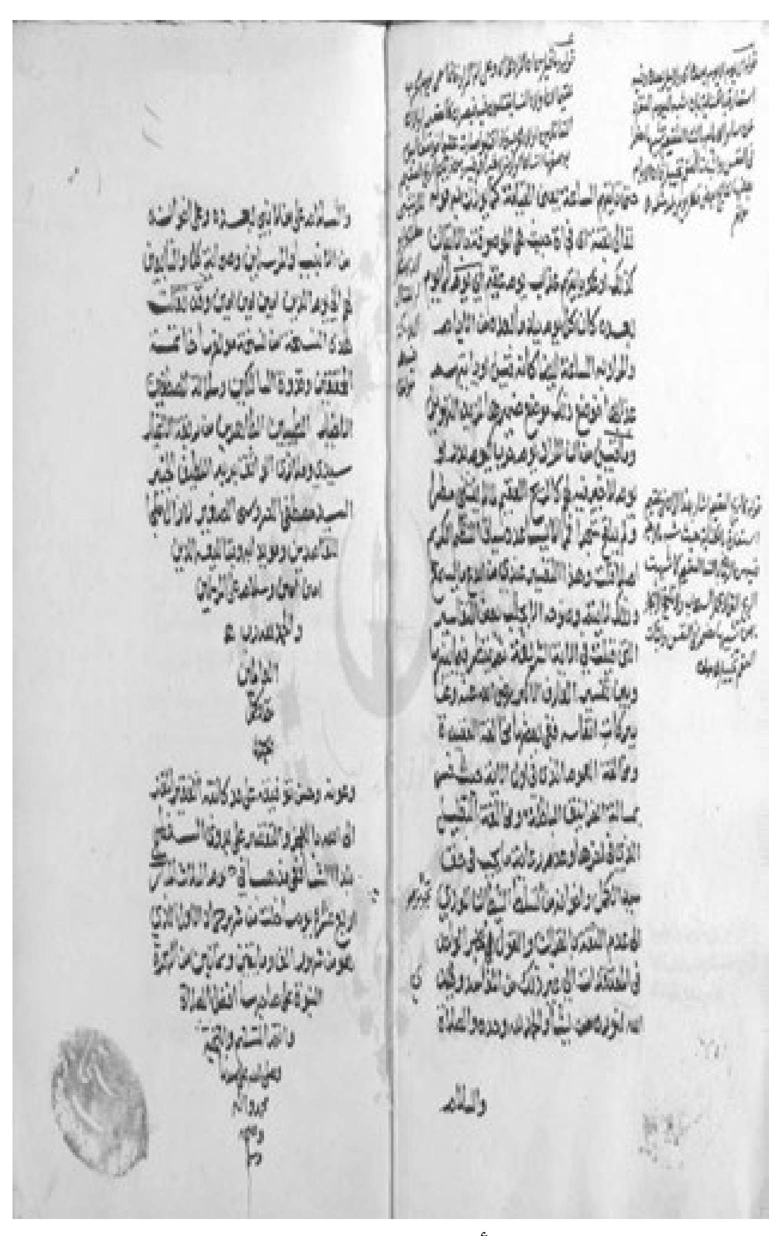
الورقة الأخيرة من المخطوط (أ)


رسالة
في تفسير قوله تعالى
وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي
إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته الآية
للشيخ مرعي [illegible]

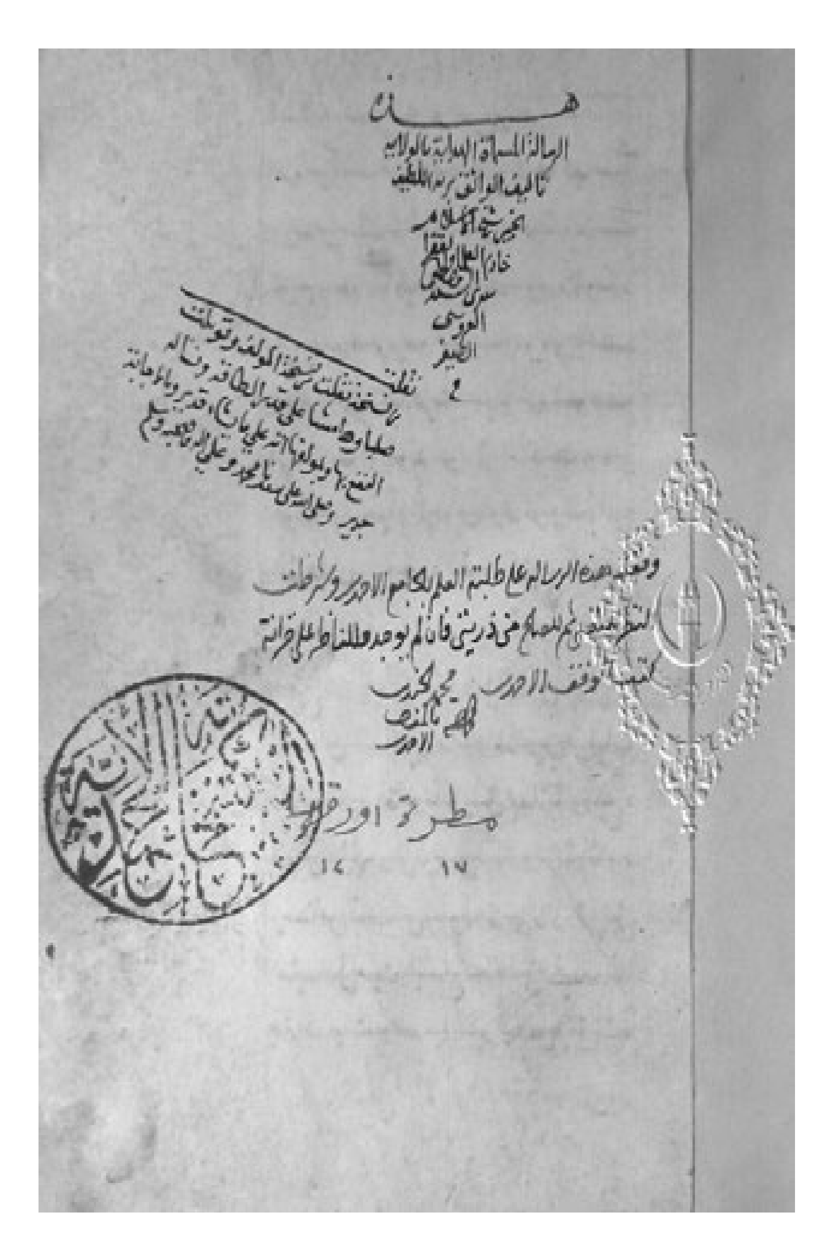
وقف وحبس وسبل هذا الكتاب [illegible] الشيخ محمد [illegible] ابن [illegible]
الحاج [illegible] وشرط النظر لنفسه مدة حياته حفظه الله
ثم من بعده للأصلح الأعلم من ذريته ثم لرجل مشهور بالصلاح والعلم والحفظ للكتب
وقفا صحيحا شرعيا على طلبة العلم لا يباع ولا يوهب ولا يرهن فمن بدله بعد ما سمعه
فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم جزاه الله خيرا آمين وذلك في ثاني
شعبان سنة [illegible]

الورقة الأولى من المخطوط (ب)

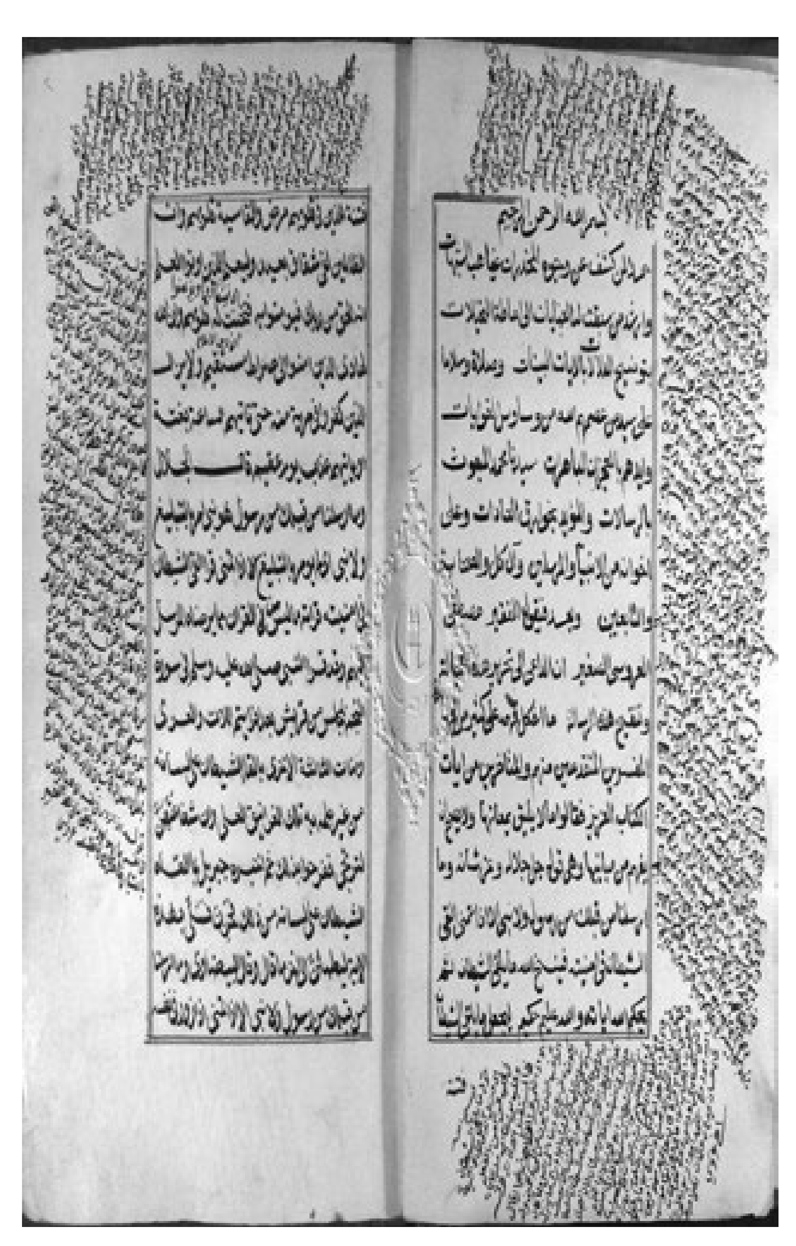
الورقة الثانية من المخطوط (ب)



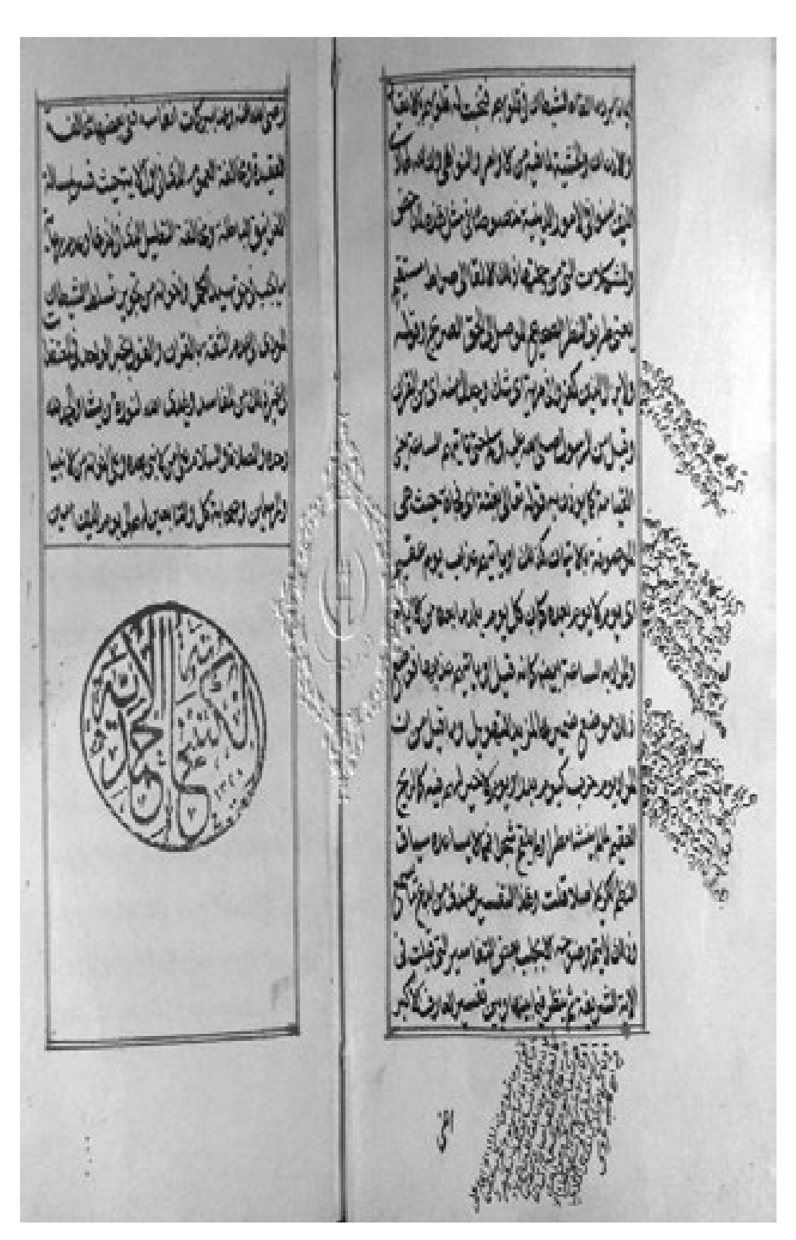
الورقة الأخيرة من المخطوط (ب)



الورقة الأولى من المخطوط (ز)



الورقة الثانية من المخطوط (ز)



الورقة الأخيرة من المخطوط (ز)

الهداية بنور الولاية

تأليف

مصطفى بن محمد بن أحمد العروسي

(ت. ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م)

شيخ الجامع الأزهر الشريف

[١/ظ] بسم اللَّه الرحمن الرحيم

وبه نستعين(١)

حمدًا لمَن كشَف(٢) عن وجوهِ المخدَّراتِ غياهِبَ الشُّبهات، وأرشدَ مَن سبَقَت له العناياتُ إلى إماطةِ التخيُّلات، بتوضيحِ الدَّلالاتِ بالآياتِ البيِّنات، وصلاةً وسلامًا على سيِّدِ مَن عصمَهم اللَّهُ من وساوسِ الغَوايات، وأيَّدهم بالمعجزاتِ الباهرات، سيدِنا محمدٍ المبعوثِ بالرِّسالات، والمؤيَّدِ بخوارقِ العادات، وعلى إخوانِه من الأنبياءِ والمرسَلين، وآلِ كلٍّ، والصحابةِ والتابعين.

وبعدُ:

فيقول الفقير، مصطفى العَروسي الصَّغير:

إنَّ(٣) الداعيَ إلى تحريرِ هذه العُجالةِ، وتنقيحِ هذه الرسالةِ-

---

(١) [«وبه نستعين» ليس في (أ) و(ز)].

(٢) في حاشية: (ب)، (ز): «قولُه: «لمَن كشف» إلخ: كَشَفَ من بابِ «ضَرَب» يقالُ: كشفتُه كشفًا فانكشَف، والأكشَفُ: الذي انحسَر مُقدَّمُ رأسِه، واسمُ الموضع: الكَشَفةُ بفتحتين، ورجلٌ أكشَفُ: لا تُرسَ معه، والمعنى: أزَال عن ذواتِ المعاني الخفيةِ الدقيقةِ غَينَ الشبهات. اهـ. و«الشبهات»، جمعُ شبهةٍ: وهي الأمرُ المُلبِسُ؛ سمِّيَت بذلك لأنّها تشبهُ الحقَّ، يقالُ: شبَّهتُ عليه تشبيهًا، مثلُ: لبَّستُ عليه تلبيسًا، وزنًا ومعنًى. اهـ كاتبه».

(٣) [ليس في: (أ)].

ما[1] أَشكَلَ فَهمُه على كثيرٍ من الجهابذةِ المفسِّرين؛ المتقدِّمين منهم والمتأخِّرين، من آياتِ الكتابِ العزيزِ، فقالوا ما لا يليقُ بمعانيها، ولا يصحُّ أن يُفهَمَ من مبانيها، وهي قولُه جلَّ جلالُه، وعزَّ شأنُه:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ[2] وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا

(١) [من هنا إلى آخر الآيات في (ص) ليس في: (أ)].

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ . . .﴾ إلخ، الرسولُ: مَن بعثه اللَّهُ بشريعةٍ مجدَّدةٍ يدعو الناسَ إليها، والنبيُّ يعمُّه، ومَن بعثه لتقريرِ شرعٍ سابقٍ؛ كأنبياءِ بني إسرائيلَ بين موسى وعيسى. وقيل: الرسولُ مَن جمع إلى المعجزةِ كتابًا، والنبيُّ: مَن لا كتابَ له. وقيل: الرسولُ مَن يأتيه المَلَكُ بالوحيِ، والنبيُّ يقالُ له ولمَن يُوحى إليه في المنامِ».

زاد في (أ): «وقيل: الرسولُ هو الذي حُدِّث وأُرسِل، والنبيُّ هو الذي لم يُرسَل لكنه أُلهِمَ أو رَأى في النومِ، وقيل: إنَّ كلَّ رسولٍ نبيٌّ وليس كلُّ نبيٍّ يكونُ رسولاً، وهو قولُ الكَلبيِّ وغيرِه، وقالت المعتزلةُ: كلُّ رسولٍ نبيٌّ، وكلُّ نبيٍّ رسولٌ، ولا فرقَ بينهما، واحتجُّوا بوجوهٍ؛ **أحدُها**: هذه الآيةُ؛ فإنها دالَّةٌ على أنَّ النبيَّ قد يكونُ مرسَلًا، وكذا قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ [الأعراف: ٩٤]. **وثانيها**: أنه تعالى خاطب محمَّدًا مرَّةً بالنبيِّ ومرةً بالرسولِ. **وثالثُها**: أنه تعالى نصَّ على أنه خاتمُ النبيِّين. **ورابعُها** أنَّ اشتقاقَ لفظِ النبيِّ من النَّبأِ وهو الخبرُ، أو مِن نَبا: إذا ارتفعَ والمعنيان، لا يَحصُلان إلا بقبولِ الرسالةِ، والحقُّ المغايرةُ كما يفيدُه العطفُ في الآيةِ هنا، وهو من عطفِ العامِّ على الخاصِّ، والأوجُهُ المذكورةُ لا تُنافيه».

تَمَنَّىٰٓ(١) أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ(٢) فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ(٣) مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ

---

(١) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾، إنما أَفرَد الضميرَ وإن تقدَّمه اثنان معطوفٌ أحدُهما على الآخَرِ؛ لأن في الكلامِ حذفًا تقديرُه: وما أَرسَلْنا مِن قَبلِك من رسولٍ إلاَّ إذا تمنَّى، ولا نبيٍّ إلا إذا تمنَّى، فهو كقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، والحذفُ إما من الأوَّلِ أو من الثاني، والضميرُ في «أُمنيَّتِه» يعودُ على النبيِّ، وهو الذي ينبغي، وقيل: يعودُ على الرسولِ.

قولُه: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ إلخ: التمنِّي جاء في اللغةِ لأمرين: تمنِّي القلبِ، والقراءةِ؛ قال أبو مُسلم: التمنِّي: هو التقديرُ، وتمنَّى تفعَّل مِن مَنَّيت ومَنَّ اللَّهُ لك، أي: قدَّر لك؛ فعلى أنها القراءةُ فالمرادُ: ما يجوزُ أن يسهوَ الرسولُ فيه ويشتبه على القارئِ، دون ما يُروى هنا مما لا يجوزُ في حقِّه من قصةِ الغرانيقِ التي لم تصحَّ درايةً ولا روايةً، بل الحقُّ أنه لم يتكلَّم بها، ولا الشيطانُ، ولا أحدٌ تكلَّم بها».

زاد بعده في (ب) و(ز): «بل اشتبه الأمرُ على الكفارِ فخبَّئوا بعضَ ألفاظِه مما رووه، وهذا الوجهُ ذهب له جماعةٌ؛ وهو ضعيفٌ لبُعدِ التوهُّمِ فيما لم يُستمع، فلا يقعُ ذلك عادةً».

وزاد في (أ): «قولُه: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ لم يُثنِّ بأن يقولَ: «تمنَّيَا»، أي: الرسولُ والنبيُّ؛ لأن فيه حذفًا من الأوَّلِ لدلالةِ الثاني عليه؛ لأن الجملةَ الشرطيَّةَ حالٌ من «نبيٍّ» أي: وما أرسلناه إلا وحالُه هذه».

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ أي: وسوسَ في أُمنيَّتِه، أي: في مُتمنَّاه، باعتبارِ قلوبِ أُمَّةِ دعوتِه، كما سيأتي توضيحُه آخرَ الرسالةِ. كاتبُه».

(٣) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ أي: =

﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ(1) وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ(2) فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ(3) وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْۗ(4) وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ(5) أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ(6) فَتُخْبِتَ لَهُۥ

= فيُزيلُ الذي ألقاه الشيطانُ في قلبِ مَن آمَنَ بالفعلِ، وقلبِ مَن يشاءُ اللَّهُ منه الإيمانَ في المستقبَلِ. كاتبه».

زاد في (أ): «قولُه: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ أي: يُزيلُ، فالمرادُ بالنَّسخِ النسخُ اللُّغويُّ والشرعيُّ المستعمَلُ في الأحكامِ».

(1) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾ أي: يُثبِّتُها ويوضِّحُها، ويكشِفُ عنها الغياهبَ التي ألقاها الشيطانُ».

(2) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ متعلِّقٌ بـ «يُحكِمُ» في قولِه: ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ﴾».

(3) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ المرادُ: الشكُّ، فهو مجازٌ بالاستعارةِ».

(4) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْۗ﴾ (أل) في «القاسيةِ» موصولةٌ، والصفةُ صِلتُها، و﴿قُلُوبِهِمْ﴾ فاعلٌ بها، والضميرُ المضافُ إليه هو عائدُ الموصولِ؛ وأُنِّثَتِ الصلةُ؛ لأنَّ مرفوعَها مؤنَّثٌ مجازيٌّ، ولو وُضِعَ فعلٌ موضعَها لجاز تأنيثُه، و«القاسيةِ» عطفٌ على «الذين» أي: فتنةً للَّذين في قلوبِهم مرضٌ وفتنةً للقاسيةِ قلوبُهم».
زاد بعده في (ب) و(ز): «سمين». [الدر المصون: ٨/ ٢٩٤].

(5) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ أي: ليتجدَّدَ يقينُ التوحيدِ، وثبوتُ أنه منزَّلٌ من لدُن حكيم عليم».

(6) في حواشي النسخ: «وقولُه: «به» أي فيتجدَّدُ لهم الإيمانُ بذلك، =

﴿قُلُوبُهُمْۗ﴾[1] ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ﴾ [٢/و] ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2] ﴿٥٤﴾ ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى مِرْيَةٍ﴾[3] ﴿مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴿٥٥﴾﴾[4] [الحج: ٥٢ - ٥٥].

= أو يدوموا على الإيمانِ الثابتِ قبل الإلقاءِ».

(١) [فوقه في (ب): «فينقادوا»، وفوقه في (ز): «فينقادوا ويذعنوا»].

(٢) [فوقه في (ز): «أي: دين الإسلام»].

(٣) في (أ): «وقولُه: «مِرية» بكسرِ الميم وضمِّها».
وفي (ب) و(ز): «قولُه: «في مِريةٍ» بالكسرِ والضَّمِّ لغتان مشهورتان، وظاهرُ كلامِ أبي البقاءِ أنهما قراءتان، ولا أحفظُ الضمَّ هنا. مؤلفُه عن الجَملِ». [حاشية الجمل على الجلالين: ٣/ ١٨٧].

(٤) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا . . .﴾ إلخ: سيقَت هذه الآيةُ تسليةً له ﷺ بعد تقدُّم نظيرِها في قولِه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ . . .﴾ إلخ، و«مِن» الأُولى في قولِه: «من قبلِك» لابتداءِ الغايةِ، و«مِن» الثانيةُ في قولِه: «من رسولٍ» زائدةٌ في المفعولِ لإفادةِ استغراقِ الجنسِ، والجملةُ الشرطيةُ بعدَ قولِه: «إلاَّ» في موضعِ نصبٍ على الحالِ».
زاد في (أ): «مِن ﴿نَّبِيٍّ﴾، ويكونُ قد حُذف من الأوَّلِ لدلالةِ الثاني عليه، والمعنى: وما أرسلناه إلا وحالُه هذه، والحالُ محصورةٌ، ويَحتمِلُ أنها في محلِّ الصفةِ؛ فيجوزُ أن يُحكَمَ على موضعِها بالجرِّ باعتبارِ لفظِ الموصوفِ، وبالنَّصبِ باعتبارِ محلِّه؛ فإنَّ «مِن» مزيدةٌ فيه، ويَحتمِلُ أنها في موضعِ الاستثناءِ من غيرِ الجنسِ؛ إذ المستثنَى حالٌ والمستثنَى منه ذاتٌ فهو استثناءٌ منقطعٌ، =

وقد سألني سائلٌ من إخواني أن أكتبَ ما يتيسَّرُ لي ممَّا يليقُ بالقرآنِ، مع إيضاحِ البيانِ؛ فانشرح لذلك صدري، ورجوتُ من اللَّهِ عوني، وسمَّيتُها: «**الهداية بنُورِ الولايةِ**»[1].

قال الجلالُ[2]: «﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ﴾: هو نبيٌّ أُمِرَ بالتبليغ، ﴿وَلَا نَبِيٍّ﴾؛ أي: لم يُؤمَر بالتبليغ، ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾: قرأ[3]، ﴿أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾: قِراءتِه ما

= و«إذا» يجوزُ أن تكونَ شرطيَّةً، وهو الظاهرُ كما ذهب إليه الحُوفيُّ، وأن تكونَ لمجرَّدِ الظرفيَّةِ. اهـ».

وزاد في (أ): «قولُه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ﴾... إلخ: «مِن» الأُولى ابتدائيةٌ، والثانيةُ زائدةٌ في المفعولِ تفيدُ الاستغراقَ، وهذه الآيةُ تسليةٌ له ﷺ بعد تسليتِه قبلَها بقولِه: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ﴾ [الحج: ٤٢] صح».

(١) [هذه الفقرة بتمامها ليست في: (ب) و(ز)].

(٢) [المحلي في «تفسير الجلالين»: ٤٤١].

(٣) في حواشي النسخ: «قولُه: «﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾: قَرأ»، الظاهرُ أنه مَجازٌ، قال الراغبُ: التمنِّي يكونُ عن ظنٍّ وتخمينٍ، وقد يكونُ لا عن رَوِيَّةٍ وبناءٍ على أصلٍ، ولمَّا كان النبيُّ ﷺ كثيرًا ما يبادِرُ إلى ما يَنزِلُ به الوحيُ حتَّى قيل له: لا تَعْجَلْ بالقرآنِ؛ سمِّيَت تلاوتُه على هذا الوجهِ تمنِّيًا، وأنَّ للشيطانِ تسلُّطًا على مثلِه في أُمنيَّتِه، وذلك من حيث إنَّ العَجلةَ من الشيطانِ.

قولُه «﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾: قرأ»؛ وإنما سمِّيَت القراءةُ أُمنيَّةً لأنَّ القارئَ إذا انتهى إلى آيةِ رحمةٍ تمنَّى حصولَها، وإذا انتهى إلى آيةِ عذابٍ =

ليس من القرآنِ ممَّا يرضاه المرسَلُ إليهم [1].

وقد قرأ[2] النبيُّ ﷺ في سورةِ النَّجم بمجلِسٍ من قريشٍ بعدَ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠﴾ [النجم: ١٩، ٢٠] بإلقاءِ الشيطانِ على لسانِه[3] من غيرِ علمِه به[4]: «تلك

= تمنَّى ألاَّ يُبتلَى بها، كما يؤخَذُ من الرازيِّ».

زاد في (ب) و(ز): «قولُه: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ الأمنيةُ واحدةُ الأَمانيِّ، تقولُ منها: تمنَّى الكتابَ قرأه، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وفي «القاموسِ»: وتمنَّى الكتابَ: قرأَه، ومن ذلك:

تمنَّى كتابَ اللَّهِ أوَّلَ مرَّةٍ ... تمنِّي داودَ الزَّبورَ على رِسْلِ

قاله حسَّانُ يَمدحُ به عثمانَ رضي الله تعالى عنه».

(١) في حواشي النسخ: «قولُه: «ما ليس من القرآنِ» مفعولُ لـ «ألقى»، وقولُه: «ما يرضاه» بيانٌ لـ«ما»، وقولُه: «المرسَل إليهم» هم الكفارُ».

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: «وقد قرأ النبيُّ... إلخ» أي: في رمضانَ سنةَ خمسٍ من المبعَثِ، وكانت الهجرةُ إلى الحبشةِ في رجبٍ من تلك السنةِ، وقُدومُ المهاجرين إلى مكَّةَ كان في شوَّالٍ من تلك السَّنةِ. اهـ. من «شرح المواهبِ» ».

(٣) [كتب فوقه في (أ): «أي: من غير علمه»].

(٤) في حواشي النسخ: «قولُه: «بإلقاءِ الشيطانِ على لسانِه من غيرِ علمِه به... إلخ» فيه أنَّ صُدورَ المكفِّرِ على لسانِه لا يجوزُ لا عمدًا ولا سهوًا كما يُعلَمُ مما ذكرناه في هذه الرسالةِ، فكان الصوابُ عدمَ ذكرِ هذه القصةِ رَأسًا للقَطعِ بكذبِها. مؤلِّف».

الغَرانيقُ[1] العُلى، وإنَّ شفاعتَهُنَّ لَتُرتَجى»؛ ففرحوا بذلك، ثم أخبَره جبريلُ[2] بما ألقاه الشيطانُ على لسانِه من ذلك، فحزن، فَسُلِّيَ بهذه الآيةِ ليطمئِنَّ. . . » إلى آخرِ ما قال.

---

(١) في حاشية (ز) قولُه: «فالغرانيق» في الأصلِ الذُّكورُ من طيرِ الماءِ، واحدُه: غِرْنَوقٌ كفِرْدَوسٍ، أو غُرْنُوق كعُصفُورٍ، أو غِرْنِيق كمِسْكِين؛ سُمِّيَ به الصنم لبياضِه، وقيل: هو الكُرْكيُّ، ويُتجوَّزُ به عن الشابِّ الأبيضِ الناعمِ، وكانوا يزعُمون أن الأصنامَ تقرِّبُهم إلى اللَّهِ وتشفعُ لهم، فشُبِّهَت بالطيورِ التي تعلو في السماءِ وتُرفَعُ، كما في «المواهبِ» و«شرحِه» مؤلفه. وقريب منه في (أ)، (ب).

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: «ثم أخبره جبريلُ» أي: أخبرَه بعد أن قرأ إلى آخرِ السورةِ، وسجد هو وجميعُ مَن كان في المسجدِ بعد أن أمسى؛ فقال له: ما صنعتَ؟ تلوتَ على الناسِ ما لم آتِكَ به عن اللَّهِ، وقلتَ ما لم أقُلْه لك؟! فحزن. وقد علمتَ أنه بهذا المعنى باطلٌ لا أصلَ له كما سيتَّضحُ في هذه الرسالةِ».
زاد في (أ): «قوله: ثم أخبره جبريل. . . إلخ: بعد أن أمسى فقال له: ما صنعت؟ تلوت على الناس ما لم آتك به عن اللَّه، وقلت ما لم أقله لك؟! فحزن النبي. صح».

وقال البيضاويُّ[1]: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾: إذا زوَّرَ في نفسِه[2] بما يهواه[3]، ﴿أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ في شَهيَّتِه[4] ما يُوجبُ اشتغالَه بالدنيا، كما قال ﷺ: «وإنَّهُ لَيُغانُ على قلبي[5]؛ فأستَغفِرُ اللَّهَ في اليَومِ سبعين مَرَّةً»[6].

---

(١) [في «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: ٤/ ٧٥].

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: «إذا زوَّر في نفسِه»؛ أي: هيَّأ وقَدَّر في نفسِه بما يهواه، لا بمعنى ما اشتَهَر، كما لا يخفى».
وفي)ب) و(ز): «ولا يخفى ما في هذا التعبير باعتبار ظاهرها. اهـ عروسي» بدلاً من: «كما لا يخفى».

(٣) في حواشي النسخ: «قولُه: «بما يهواه» أي: بالذي يُحبُّه. والأُمنيَّةُ: الصورةُ الحاصلةُ في النَّفسِ، مِن تمنِّي الشيءِ. مؤلِّفُه».

(٤) [ب، ز: «شبهته». وفي مطبوع «تفسير البيضاوي»: «تشهيه»].

(٥) في حواشي النسخ: «قولُه: «وإنه لَيُغانُ على قلبي... إلخ» حديثٌ صحيحٌ، وللمشايخِ والشُّراحِ فيه كلامٌ طويلٌ، والغَينُ قريبٌ من الغَيمِ لفظًا ومعنًى، أي: يَعرِضُ لقلبي ويغشاه بعضُ أمورٍ من أمورِ الدنيا والخواطرِ البشريةِ مما يلزمُه للتبليغِ، لكنَّها لانشغالِها عن ذكرِ اللَّهِ يَعدُّها كالذنوبِ؛ فيَفزَعُ إلى الاستغفارِ منها».
زاد في (أ): «و«سبعين» للتكثيرِ لا للتخصيصِ». وزاد في (ب) و(ز): «فهي مِن قبيلِ: حسناتُ الأبرارِ سيئاتُ المقرَّبين؛ وكذلك الإشارةُ بقولِ بعضِ العارفين: هي أغيانُ أنوارٍ، لا أغيانُ أغيارٍ. فافهم. مؤلِّفُه».

(٦) [أخرجه مسلم (٢٧٠٢) من حديث الأغر المزني، بلفظ: «مئة مرة»، =

﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ فيُبطِلُه ويُذهبُ به؛ لعصمتِه عن الرُّكونِ إليه(١)، والإرشادِ إلى ما يُزيحُه(٢).

﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾: ثم يُثبِتُ آياتِه الداعيةَ إلى الاستغراقِ في أمرِ الآخرةِ، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِ النَّاسِ، [٢/ظ] ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يفعلُه بهم.

قيل: حدَّثَ نفسَه(٣) بزوالِ المَسكَنةِ؛ فنزلَت.

= ورواية السبعين أخرجها البخاري (٦٣٠٧) من حديث أبي هريرة بلفظ: «واللَّه إني لأستغفر اللَّه وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة»].

(١) في حواشي النسخ: «قولُه: «لعِصمَتِه عن الرُّكونِ إليه» يشيرُ به إلى جوازِ عُروضِ الخطأِ عليه غيرَ أنه يُحفَظُ من الرُّكونِ إليه، وهو كذلك في غيرِ ما يتعلَّقُ بالوحي».
زاد في (أ): «وأما ما يتعلَّقُ بالوحي من مثل ما ذكر هنا، فلا يجوز في حقِّه كغيرِه من إخوانِه».
وزاد في (ب) و(ز): «ولا سيَّما بمثل ما ذكر هنا، فإنه غير جائز في حقه ﷺ».

(٢) [كتب فوقه في (ز): «أي: يزيله»].

(٣) في حواشي النسخ: «قوله: «قيل: حدَّث نفسَه» ضعَّفه؛ لأنه لا يلائمُ قولَه: ﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الحج: ٥٣].
قولُه: «قيل: حدَّث نفسَه» ضعَّفه حيث حكاه بـ«قيلَ»؛ لأنه لا يلائمُ قولَه: ﴿لِيَجْعَلَ . . .﴾ إلخ».

وقيل: تمنَّى -لحرصِه على إيمانِ قومِه[1]- أن يَنزِلَ ما يُقرِّبُهم إليه.

واستمرَّ به ذلك حتى كان في ناديهم؛ فنزلَت عليه سورةُ النَّجمِ، فأخذ يَقرَؤُها، فلمَّا بَلغ: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾؛ وَسْوَسَ إليه الشيطانُ[2] حتى سَبقَ لسانُه سهوًا إلى أن قال: «تلك الغَرانيقُ العُلى، وإنَّ شفاعتَهُنَّ لَتُرتجَى»؛ ففرح به المشركون حتى شايَعوه بالسجودِ لمَّا سجد في آخرِها، بحيث

---

(١) في حواشي النسخ: «قولُه: «وقيل: تمنَّى لحِرصِه على إيمانِ قومِه... إلخ» النادي بمعنى المجلسِ، والمرادُ موضعٌ اجتمع فيه المسلمون والمشركون، وقولُه: «سبق لسانُه» غيرُ صحيحٍ؛ لأنه ﷺ محفوظٌ عن السهوِ بما يخالفُ الدِّينَ والشرعَ، لأن التكلُّمَ بما هو كفرٌ سهوًا أو نسيانًا لا يجوزُ على الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام بالإجماعِ، وإذا سها ﷺ في صلاةٍ ونحوِها كان تشريعًا، قال بعضُهم: إنَّ سجدةَ السهوِ في حقِّه ﷺ سجدةُ شُكرٍ، وأيضًا: السَّهوُ بمثلِ هذا من كلامٍ مُسجَّعٍ مناسبٍ لسِباقِه ولِحاقِه بعيدٌ جدًّا، وكونُه ﷺ أفصحَ الناسِ فلا يُقاسُ حالُه بغيرِه- لا وجهَ له هنا.
قولُه: «سبق لسانُه» غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه ﷺ محفوظٌ عن السهوِ بما يخالفُ الدينَ والشرعَ بالإجماعِ، وكذا غيرُه من الأنبياءِ والمرسَلين».

(٢) في (ز): «قوله: «وسوس إليه الشيطان... إلخ» هذا باطل وغير جائز حقه إجماعًا. اهـ. عروسي».

لم يَبقَ في المسجدِ مؤمنٌ ولا مشركٌ إلا سجد، ثم نبَّهه جبريلُ فاغتمَّ به؛ فعزَّاه[1] اللَّهُ بهذه الآيةِ.

وهو مردودٌ عند المحقِّقين[2]، وإن صحَّ فابتلاءٌ[3] يتميَّزُ به الثابتُ على الإيمانِ عن المتزلزِلِ فيه[4].

وقيل: ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾: قَرأ، كقولِه[5]:

---

(١) في (أ) و(ز): «قولُه: «فعزَّاه اللَّهُ» أي: سلَّاه بهذه الآية. اهـ».

(٢) في حواشي النسخ: «قوله: «وهو مردودٌ عند المحقِّقين» يشيرُ إلى عدمِ صحَّتِه درايةً وروايةً؛ أما الأوَّلُ فلأنَّه يؤدِّي إلى عدمِ الثقةِ بالقرآنِ، وعلى تقديرِ صحَّتِه يكونُ خرج مَخرجَ الكلامِ الواردِ على زعمِهم، أو على الإنكارِ لا غيرُ، أو المرادُ بالغَرانيقِ: الملائكةُ، وإجمالُه للابتلاءِ به، وأما كونُه ابتلاءً من اللَّهِ ليَختبِرَ به الناسَ كما ذكره المصنِّفُ رحمه الله فلا يليقُ؛ لأنه إن كان بسهوٍ منه فقد علمتَ أنه محفوظٌ منه، وإن كان بتكلُّمِ الشيطانِ وإسماعِه إيَّاهم فكذلك؛ لِمَا يلزمُ عليه من عدمِ الوثوقِ بالوحيِ. وأمَّا الثاني فلِمَا قال القاضي عياض إنَّه لم يوجَد في شيءٍ من كتبِ الحديثِ المعتمَدةِ ما يُعتمَدُ عليه بسندٍ صحيحٍ حتى بالغ بعضُهم فقال: إنه من وَضعِ الزنادقةِ، وأكثرُ المحدِّثين على عدمِ صحَّتِه. انتهى من الشهاب وغيره».

(٣) ب، ز: «قولُه: «فابتلاءٌ» لعلَّه مفردٌ صحَّ فيما إذا أُريد بالغرانيقِ الملائكةُ، ويكونُ الابتلاءُ فيه بالإجمالِ، والابتلاءُ يصحُّ كونُه ابتلاءً من اللَّهِ للناسِ؛ لأنه لا يجوزُ. مؤلِّفه».

(٤) [ليس في: ز].

(٥) في حواشي النسخ: «قولُه: «كقولِه» الشِّعرُ لحسَّانَ، والرِّسْلُ والتَرَسُّلُ: الترتيلُ والقراءةُ بتُؤَدةٍ وسَكينةٍ من غيرِ سرعةٍ، وضميرُ =

تمنَّى كتابَ اللَّهِ أوَّلَ مرَّةٍ
تمنِّيَ داودَ الزَّبورَ على رِسْلِ

وأُمنِيَّتُه: قراءتُه، وإلقاءُ الشيطانِ فيها: أن يتكلَّمَ بذلك رافعًا صوتَه، بحيث ظنَّ السامعون أنه من قراءةِ النبيِّ ﷺ.

وقد رُدَّ بأنه يُخِلُّ بالوثوقِ على القرآنِ، ولا يَندفِعُ بقولِه: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾[1]؛ لأنه أيضًا يَحتمِلُه[2].

والآيةُ تدلُّ على جوازِ السَّهوِ[3] على الأنبياءِ، وتطرُّقِ[4]

= «تمنَّى» لعثمانَ رضي الله عنه».

وفي (أ): «وقولُه: «كقولِه: تمنَّى... إلخ»، أقولُ: قد رواه الرازيُّ بوجهٍ، آخرَ حيث يقول:

تمنَّى كتابَ اللَّهِ أوَّلَ ليلةٍ وآخِرَها لاقى حِمامَ المَقادِرِ».

(١) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ أتى بـ﴿ثُمَّ﴾ لأنَّ الإحكامَ أعلى رتبةً من النَّسخِ، وفُسِّرَ النسخُ بإزالةِ ما وقع في نفسِه بسببِ أنه يَعصِمُه ويُرشدُه بتثبيتِ قلبِه، على ما هو الأَولى في حقِّه، وإزالةِ غيرِه. اهـ كاتبه».

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: «لأنَّه أيضًا يَحتمِلُه» الضميرُ عائدٌ على الناسخِ المعلومِ مِن (يَنسخُ)».

(٣) في حواشي النسخ: «وقولُه: «والآيةُ تدلُّ على جوازِ السَّهوِ... إلخ» أقولُ: هو غيرُ صحيح في مثلِ ما نحن بصددِه من السهوِ بالمكفِّرِ، فلا يجوزُ هذا إجماعًا ألبتَّةَ».

(٤) [في هامش (ب): «الأَولى حذفُه كما لا يَخفى»].

الوسوسةِ إليهم». انتهى المقصودُ منه.

ونَقل الجَملُ[1] في «حاشيتِه على الجَلالَينِ»[2] أنَّ قصَّةَ الغرانيقِ لها أصلٌ، [٣/و] وأنه خرَّجها ابنُ أبي حاتم[3] والطَّبريُّ[4] وابنُ المُنذِرِ[5] من طُرقٍ عن شُعبةَ، عن أبي[6] بِشرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ.

وكذا ابنُ مَرْدُويَه[7] والبَزَّارُ[8] وابنُ إسحاقَ في «السِّيرةِ»[9]، وموسى بنُ عُقبةَ في «المغازي»[10]، وأبو مَعشَرٍ في

(١) في حواشي النسخ: «وقولُه: «ونَقل الجَملُ» أقولُ: مع كونِ ما نقلَه وأطال به قليلَ الجَدْوى، الصوابُ خلافُه، والله أعلم. اهـ عروسي».

(٢) [«الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية»: ٣/ ١٧٣].

(٣) [في «تفسيره» كما في «تفسير» ابن كثير: ٥/ ٤٤٢].

(٤) [في «جامع البيان»: ١٦/ ٦٠٧].

(٥) [في «تفسيره» كما في «الدر المنثور» للسيوطي: ١٠/ ٥١٠-٥١١، وصحَّح السيوطي إسناده عن سعيد بن جبير].

(٦) [ليس في النسخ، والمثبت من مصدر التخريج وهو الصواب].

(٧) [في «تفسيره» كما في «الدر المنثور» للسيوطي: ١٠/ ٥١٠-٥١١، عن سعيد بن جبير].

(٨) [في «مسنده» (٥٠٩٦) من رواية ابن جبير، عن ابن عباس].

(٩) [٢/ ١٥٧].

(١٠)[كما في «الروض الأنف» للسهيلي: ٣/ ٣٤٤، وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة»: ٢/ ٢٨٥، من طريق «مغازي» موسى بن عقبة، مطولًا].

«السيرة»[1]، كما نبَّه عليه الحافظُ ابنُ كثيرٍ[2]، وغيرُه[3]، لكن قال[4]: «إنَّ طُرقَها كلَّها مُرسَلةٌ، وإنَّه لم يَرَها مُسنَدةً من وجهٍ صحيحٍ»، وهذا متعقَّبٌ بما سيأتي قريبًا من إخراجِ جماعةٍ لها عن ابنِ عبَّاسٍ.

وكذا نبَّه على ثبوتِ أصلِها شيخُ الإسلام ابنُ حَجرٍ العَسقلانيُّ[5] فقال: «أخرج ابنُ أبي حاتمٍ والطَّبريُّ وابنُ المُنذرِ من طرقٍ عن شُعبةَ، عن أبي[6] بشرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال: قرأ رسولُ اللَّهِ ﷺ بمكَّةَ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ فلمَّا بَلغَ: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ ألقى الشيطانُ على لسانِه: «تلك الغرانيقُ العُلى، وإنَّ شفاعتَهنَّ لتُرتجَى»؛ فقال المشركون: ما ذَكر آلهتَنا بخيرٍ قبل اليومِ، فلمَّا خَتم السُّورةَ سَجدَ وسجدوا، فكَبُر[7] ذلك على النَّبيِّ ﷺ؛ فنَزَل

(١) [كما في «فتح الباري» لابن حجر: ٨/ ٤٣٩، وأخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (٢٠٧٠) والطبري في «تاريخ الرسل والملوك»: ٢/ ٣٤٠، من طريق أبي معشر، عن محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس مُرسلاً].

(٢) [في «تفسيره»: ٥/ ٤٤١].

(٣) [كابن حجر في «فتح الباري»: ٨/ ٤٣٩].

(٤) [ابن كثير في «تفسيره»: ٥/ ٤٤١].

(٥) [في «فتح الباري»: ٨/ ٤٣٩].

(٦) [في النسخ: «ابن»، والمثبت من مصادر التخريج، وهو الصواب].

(٧) في حواشي النسخ: «قولُه: «فكبُر ذلك» بضمِّ الباءِ الموحَّدةِ، أي: عظُمَ».

تسليةً له: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]؛ أي: في قراءتِه بَيْن كلماتِه.

وأخرجه البَزَّارُ وابنُ مَردُويَه(١) من طريقِ أُميَّةَ بنِ خالدٍ، عن شُعبةَ، فقال في إسناده: عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عباسٍ: «فيما [٣/ظ] أَحسِبُ(٢)». ثم ساق الحديثَ المذكورَ.

وقال البزَّارُ(٣): «لا يُروى متَّصلاً إلا بهذا الإسنادِ، وتفرَّدَ بوَصلِه أُميَّةُ بنُ خالدٍ، وهو ثقةٌ مشهورٌ».

وقال البزَّارُ(٤): «إنما يُروى هذا من طريقِ الكَلبيِّ، عن أبي صالحٍ، عن ابنِ عباسٍ».

والكلبيُّ متروكٌ، لا يُعتمَدُ عليه.

وكذا أخرجه النحَّاسُ(٥) بسندٍ آخَرَ فيه الواقِديُّ، وذَكرَها ابنُ إسحاقَ في «السيرةِ» مُطوَّلةً، وإسنادُها عن محمدِ بنِ كعبٍ، وكذا موسى بنُ عُقبةَ في «المَغازي» عن ابنِ شِهابٍ الزُّهْريِّ،

---

(١) في حاشية (أ) و(ب): «قولُه: «وابن مَرْدُويَه» يُقرَأُ بالهاءِ وصلاً ووقفًا».

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: «أحسِب» بكسرِ السينِ، من بابِ «تَعِبَ» في لغةِ جميعِ العربِ، إلا بني كِنانةَ فإنهم يَكسِرون المضارعَ مع كسرِ الماضي أيضًا على غيرِ قياسٍ، والمصدرُ «الحِسْبانُ» بالكسرِ، بمعنى: ظننتُ. من «المِصباحِ» بتصرُّفٍ. مؤلِّفُه».

(٣) [في «مسنده»: ١١/ ٢٩٦].

(٤) [المصدر السابق نفسه].

(٥) [في «الناسخ والمنسوخ»: ٥٧١].

وكذا أبو مَعشرٍ في «السيرةِ» له عن محمدِ بنِ كعبٍ القُرظيِّ ومحمدِ بنِ قَيسٍ، وأورَده من طريقِ أبي مَعشرٍ الطَّبَريُّ، وأورده ابنُ أبي حاتم من طريقِ أسباطٍ عن السُّدِّيِّ، ورواه ابنُ مَرْدُويَه[(١)] من طريقٍ عَبَّادِ[(٢)] بنِ صُهَيبٍ، عن يحيى بنِ كَثيرٍ، عن الكَلْبيِّ، عن أبي صالحٍ، وعن أبي بكرٍ الهُذَليِّ وأيوبَ، عن عِكْرِمةَ، وعن سليمانَ التَّيميِّ عمَّن حدَّثَه؛ ثَلاثتُهم عن ابنِ عباسٍ، ومعناهم كلِّهم في ذلك واحدٌ.

وكلٌّ من طُرقِها -سوى طريقِ سعيدِ بنِ جُبيرٍ- إما ضعيفٌ وإما منقطعٌ[(٣)]، لكنَّ كثرةَ الطُّرقِ[(٤)] تدلُّ على أنَّ للقصَّةِ أصلاً، مع أنَّ لها طريقين آخَرين مُرسَلَينِ رجالُهما على شرطِ الصحيحِ:

---

(١) [كتب فوقه في (ز): «قولُه: «وابن مَردُويَه» يُقرأ بالهاءِ وصلاً ووقفًا»].

(٢) [في النسخ: «عياد»، والمثبت هو الصواب، كما في «الضعفاء والمتروكين» للنسائي: ١٧٣، و«المجروحين» لابن حبان: ٢/ ١٦٤، و«الكامل» لابن عدي: ٥/ ٥٥٧].

(٣) [المثبت في (ب) و(ز): «إما منقطع وإما ضعيف»].

(٤) في حواشي النسخ: «قولُه: «لكنَّ كثرةَ الطرقِ إلخ. . .» أقولُ: هذا الاستدراكُ مع ما انضمَّ إليه من الطريقَين المرسَلَين لا يفيدُ فيما نحن فيه من الاعتقاداتِ، حيث لا يفيدُ فيها إلا قواطعُ البراهينِ، لا مثلُ هذه المراسيلِ، نعم يُكتفى بها في العملِ لكفايةِ خبرِ الواحدِ فيه، واللَّهُ أعلمُ. مؤلِّفُه».

أحدُهما: ما أخرجه الطَّبريُّ[1] من طريقِ يونُسَ بنِ يزيدَ عن ابنِ شِهابٍ: حدَّثَني أبو بكرِ بنُ عبدِ الرحمنِ [٤/و] بنِ الحارثِ ابنِ هشامٍ، فذَكرَ نحوَه.

والثاني: ما أخرجه أيضًا[2] من طريقِ المُعتَمِرِ بنِ سليمانَ وحمَّادِ بنِ سَلمةَ، كلاهما عن داودَ بنِ أبي هندٍ، عن أبي العاليةِ.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ أيضًا[3]: «وقد تجرَّأ ابنُ العربيِّ كعادتِه فقال[4]: «ذكر الطبريُّ في ذلك رواياتٍ كثيرةً لا أصلَ لها». وهو إطلاقٌ مردودٌ عليه.

وكذا قولُ القاضي عياضٍ[5]: «هذا الحديثُ لم يُخرِّجه أهلُ الصحَّةِ، ولا رواه ثقةٌ بسندٍ سليمٍ متصلٍ، مع ضَعفِ نَقَلَتِه، واضطِّرابِ رواياتِه، وانقطاعِ أسانيدِه». وكذا قولُ عياضٍ أيضًا[6]: «ومَن حُكيت عنه القِصةُ من التابعين والمفسرين لم يُسنِدها أحدٌ منهم، ولا رفَعها إلى صحابيٍّ، وأكثرُ الطُّرقِ عنهم في ذلك ضعيفةٌ واهيةٌ» فهذا مردودٌ أيضًا، قال القاضي

---

(١) [في جامع البيان: ١٦/ ٦٠٨].

(٢) [في جامع البيان: ١٦/ ٦٠٦].

(٣) [في «فتح الباري»: ٨/ ٤٣٩-٤٤٠، بتصرُّفٍ].

(٤) [بنحوه في «أحكام القرآن»: ٣/ ٣٠٧].

(٥) [في «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»: ٢/ ٢٨٩].

(٦) [المصدر السابق نفسه].

عياضٌ[1]: «وقد بيَّن البزَّارُ أن الحديثَ لا يُعرَفُ من طريقٍ يَجوزُ ذكرُه إلا من طريقِ أبي بِشرٍ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ، مع الشكِّ الذي وقع في وصلِه، وأما الكلبيُّ فلا تجوزُ الروايةُ عنه؛ لقوَّةِ ضَعفِه».

ثم ردَّه من طريقِ النَّظرِ بأن ذلك لو وقع لارتدَّ كثيرٌ ممن أسلمَ، قال: «ولم يُنقلْ[2] ذلك».

قال الحافظُ ابنُ حجر[3]: «وجميعُ ذلك لا يتمشَّى على قواعدِ المحدِّثين؛ فإن الطُّرقَ إذا كثُرَت وتبايَنَت مخارجُها دلَّ ذلك على أنَّ لها أصلاً، وقد ذكرنا أنَّ ثلاثةَ [٤/ظ] أسانيدَ منها على شرطِ الصحيحِ، وهي مراسيلُ يَحتَجُّ بمِثلِها[4] مَن يَحتَجُّ بالمُرسَلِ، وكذا مَن لا يَحتجُّ به؛ لاعتضادِ بعضِها ببعضٍ.

وإذا تقرَّر ذلك تعيَّن تأويلُ ما وقع فيها مما يُستنكَرُ[5]، وهو

---

(١) [المصدر السابق: ٦٤٦].

(٢) [ب: «ننقل»].

(٣) [في «فتح الباري»: ٨/ ٤٣٩].

(٤) في حاشية (أ) و(ب): «قولُه: «يَحتَجُّ بمثلِها... إلخ» فيه أنه مُسلَّمٌ في العَمليَّاتِ».
وبعده في (أ): «من الأحكامِ، لا في العِلميَّاتِ منها من العقائدِ كما سيأتي في الرسالةِ»، وفي (ب): «لا في الاعتقادات، كما سيأتي التصريح به بعد. مؤلفه».

(٥) في حواشي النسخ: «قولُه: «تعيَّن تأويلُ ما وقع فيها مما يُستَنكَرُ... إلخ» أقولُ: التآويلُ لا تُجدي فائدةً؛ لِمَا يلزمُ على كلٍّ منها من =

قولُه: أَلقى الشيطانُ على لسانِه: «تلك الغَرانيقُ العُلى، وإنَّ شفاعتَهنَّ لتُرتجَى»، فإن ذلك لا يجوزُ حملُه على ظاهرِه؛ لأنَّه يستحيلُ عليه ﷺ أن يَزيدَ في القرآنِ عَمدًا ما ليس منه، وكذا سهوًا إذا كان مغايرًا لِمَا جاء به من التوحيدِ؛ لمكانِ عصمتِه.

وقد سلك العلماءُ[1] في ذلك التأويلِ مسالكَ نحوَ السبعةِ:

فقيل: جرى ذلك على لسانِه[2] حين أصابته سِنَةٌ من النومِ

= الخَللِ الغيرِ الجائزِ وقوعُه، كما سيتضحُ لك مما ذكرناه في هذه العُجالةِ. مؤلفُه عُفي عنه».

(١) [في هامش (أ): «قولُه: «وقد سلك العلماءُ... إلخ» أقولُ: في جميعِها نظرٌ يُعلَمُ مما سنذكرُه»].

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: «فقيل: جرى ذلك على لسانِه... إلخ» حاصلُ ما في المقامِ أن يقالَ: إما أن يكونَ قال هذه الكلمةَ سهوًا أو قَسرًا أو اختيارًا؛ أما الأوَّلُ فمرويٌّ عن قَتادةَ ومُقاتِلٍ وهو ممنوعٌ؛ لأنه لو جاز هذا لجاز في سائرِ المواضعِ فتزولُ الثقةُ عن الوحيِ، على أن السهوَ بمثلِ هذا المطابِقِ في الوزنِ والطريقةِ والمعنى غيرُ واقعٍ في العادةِ، وعلى فرضِه فكيف لم يتنبَّه عند تلاوتِه ذلك على جبريلَ ثاني مرةٍ.

وأما الثَّاني -وهو كونُه قسرًا- فهو فاسدٌ؛ لأنه لو قَدَرَ بمثلِه عليه ﷺ لكان اقتدارُه علينا أقوى وأكثرَ، فوجب أن يزيلَ الناسَ عن دينِهم، ولأنه حينئذٍ يرتفعُ الأمانُ عن الوحيِ.

وأمَّا الثالثُ- وهو أنه ﷺ قاله اختيارًا، فتكلف بعضُهم توجيه ذلك =

وهو لا يشعُرُ، فلما أَعلمَه اللَّهُ بذلك أَحكمَ آياتِه. وهذا أخرجه الطبريُّ(١) عن قَتادةَ، وردَّه القاضي عياضٌ(٢) بأنه لا يصحُّ(٣)؛ لكونِه لا يجوزُ على النبيِّ ﷺ ذلك، ولا ولايةَ للشيطانِ عليه في النومِ.

وقيل: إنَّ الشيطانَ ألجأه إلى أن قال ذلك بغيرِ اختيارِه. وردَّه

= بأنه ﷺ لحرصِه على إيمانِ قومِه أَدخَلَ هذه الكلمةَ من عندِ نفسِه، ثم رَجع عنها- وهذا الوجه لا يرغبُ فيه مُسلمٌ ألبتةَ؛ لأنه يقتضي خيانتَه ﷺ في الوحيِ، وذلك خروجٌ عن الدينِ. كاتبُه».

(١) [لم نقف عليه في «جامع البيان» للطبري ولا في غيره من كتبه المطبوعة، وأخرجه يحيى بن سلام في «تفسيره»: ١/ ٣٨٤، وابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «الدر المنثور» للسيوطي: ١٠/ ٥١٥-٥١٦].

(٢) [في «الشفا»: ٢/ ٢٩٨].

(٣) في حواشي النسخ: «قولُه: «بأنه لا يصحُّ... إلخ» أي: لأنه لو جاز هذا السهوُ لجاز في سائرِ المواضعِ، وحينئذٍ تزولُ الثقةُ عن الشرعِ، ولأنَّ الساهيَ لا يجوزُ عادةً أن يقعَ منه مثلُ هذه الألفاظِ المطابِقةِ لوزنِ السورةِ وطريقتِها ومعناها؛ فإنا نَعلمُ أن واحدًا لو أَنشد قصيدةً لَمَا جاز أن يسهوَ حتى يتفقَ منه بيتُ شِعرٍ في وزنِها ومعناها وطريقتِها، وهبْ أنه تكلَّمَ بذلك سهوًا فكيف لم يتنبَّه لذلك حين قرأها على جبريلَ عليه السلام؟ والحاصلُ أنَّ هذا الوجهَ ظاهرُ البطلانِ. كاتبُه».

ابنُ العربيِّ(١) بقولِه تعالى(٢) حكايةً عن الشيطانِ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ﴾ [إبراهيم: ٢٢] الآيةَ، قال: فلو كان للشيطانِ قوَّةٌ(٣) على ذلك لَمَا بقِيَ لأحدٍ قوَّةٌ على طاعةٍ.

وقيل: إن المشركين كانوا إذا ذَكروا آلهتَهم وصفوها بذلك؛ فعَلِقَ ذلك بحفظِه ﷺ، فجرى على [٥/و] لسانِه سهوًا. وقد ردَّه(٤) القاضي عياضٌ(٥) فأجاد.

وقيل: لعله قال ذلك توبيخًا(٦) للكفارِ. قال القاضي

---

(١) [في «أحكام القرآن»: ٣/ ٢٥٣-٢٥٤، بنحوه].

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: «بقولِه تعالى» أي: بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَانٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَانُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠]، وبقولِه: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]، وهو ﷺ سيِّدُهم واللَّهُ أعلمُ. كاتبُه».

(٣) في حواشي النسخ: «قولُه: «فلو كان للشيطانِ قوَّةٌ على ذلك... إلخ» مُحصِّلُه أنه لو جاز هذا الوجهُ لوجب أن يزيلَ الشيطانُ الناسَ عن الدِّينِ، أي: ولجاز أن يكونَ أكثرُ ما يَتكلَّمُ به الواحدُ منَّا بإجبارِ الشياطينِ، ولَلزِمَ رفعُ الأمانِ عن الوحيِ؛ لقيامِ هذا الاحتمالِ. كاتبُه».

(٤) في حواشي النسخ: «قولُه: «وقد ردَّه القاضي ... إلخ» أقول: وجه الردِّ أن السهوَ بالمكفِّرِ لا يجوزُ في حقِّه ﷺ إجماعًا ألبتَّةَ».

(٥) [في «الشفا»: ٢/ ٣٠١-٣٠٢].

(٦) في حواشي النسخ: «قولُه: «قال ذلك توبيخًا» أي: وإنكارًا عليهم، =

عياضٌ[1]: «وهذا جائزٌ إذا كان هناك قرينةٌ تدلُّ على المرادِ، ولا سيَّما وقد كان الكلامُ في ذلك الوقتِ في الصلاةِ جائزًا، وإلى هذا نَحَا الباقِلَّانيُّ[2]».

وقيل: إنَّه لمَّا وصل إلى قولِه[3]: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠] خشِيَ المشركون أن يأتيَ بعدها بشيءٍ يذُمُّ آلهتَهم به كعادتِه إذا ذكرَها؛ فبادَروا إلى ذلك الكلامِ، فخلَطوه في تلاوةِ النبيِّ ﷺ على عادتِهم في قولِهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦]؛ أي: أَظهِروا اللَّغوَ برفعِ الأصواتِ

= فكأنه قال: أشفاعتُهنَّ تُرتجَى؟.

أقولُ: لو جاز ذلك بِناءً على هذا التأويلِ؛ فلمَ لا يجوزُ أن يُظهرَ كلمةَ الكفرِ في جملةٍ من القرآنِ بِناءً عليه؟ ولكنَّ الأصلَ في الدِّينِ ألَّا يجوزُ عليهم شيء من ذلك؛ لأنه تعالى قد نصبهم حُجَجًا على الناس، فلا يجوز في حقِّهم صدور ما يَطعنُ في الدينِ أو يُنفِّرُ منه، ومثلُ ذلك في التنفيرِ أعظمُ من الأمورِ التي حثَّه اللَّهُ على تَركِها، كنحو الفَظاظةِ، والغِلظةِ، وقولِ الشِّعرِ، فالحق بطلانُ هذا التأويلِ. كاتبُه».

(١) [في «الشفا»: ٢/ ٢٩٩].

(٢) [في «الانتصار للقرآن»: ١/ ٦٣].

(٣) في حواشي النسخ: «قولُه: «وقيل: لمَّا وصل إلى قولِه... إلخ»: فيه أنه لو كان كذلك لكان يجبُ عليه ﷺ إزالةُ الشُّبهةِ، والتصريحُ بالحقِّ، وتبكيتُ ذلك القائلِ، وإظهارُ أن هذه الكلماتِ إنما صَدَرَت من ذلك القائلِ؛ ولو كان فَعل ذلك لكان أولى بالنَّقلِ. مؤلِّفُه».

تخليطًا وتشويشًا عليه، ونُسِبَ ذلك للشيطانِ؛ لكونِه الحاملَ لهم عليه، أو المرادُ بالشيطانِ: شيطانُ الإنسِ[1].

وقيل: المرادُ بـ«الغَرانيقِ العُلى»: الملائكةُ[2]؛ وكانت الكفارُ يقولون: الملائكةُ بناتُ اللَّهِ، ويعبدونها، فَنَسَقَ[3] ذكرَ الكلِّ ليَرُدَّ عليهم بقولِه: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١]؛ فلما سمعه المشركون حمَلوه على الجميعِ، وقالوا: قد عظَّمَ آلهتَنا، ورضوا بذلك، فنَسخ تَينِك الكلمتين، وهما قولُه: «تلك الغرانيقُ العُلى، وإن شفاعتَهنَّ لتُرتجَى»، وأَحكمَ آياتِه[4].

وقيل: كان النبيُّ[5] ﷺ يُرتِّلُ القرآنَ، فترَصَّده الشيطانُ في

---

(١) [انظر: «الشفا»: ٢/ ٣٠٠].

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: «وقيل: المرادُ بالغَرانيقِ العُلى: الملائكةُ. . . إلخ» فيه أن ذلك مُلبِسٌ ومُوقِعٌ في الشبهةِ؛ ويدلُّ على ذلك قولُه: «فلمَّا سمعه المشركون. . . إلخ»، ومَنصِبُ النبيِّ ﷺ إيضاحُ الآياتِ لا إلباسُها، على أنه يُبعِدُ هذا المرادَ قولُه: «فنَسخ تَينِك الكلمتين. . . إلخ». مؤلفُه».

(٣) [في «فتح الباري»: «فسيق»].

(٤) [انظر: «الشفا»: ٢/ ٣٠٢-٣٠٣].

(٥) في حواشي النسخ: «قوله: «وقيل: كان النبيُّ ﷺ يرتِّلُ. . . إلخ» فيه أنا إذا جوَّزْنا مثلَ هذا احتمَلَ ذلك في كلِّ ما يَتكلَّمُ به الرسولُ، وأنه مِن كلامِ الشيطانِ أَدخَلَه في تضاعيفِ كَلام الرسولِ؛ وحينئذٍ يرتفعُ الوثوقُ بالوحيِ، فقولُ القاضي عياضٍ: «وهذا أحسنُ الوجوهِ. . . إلخ» لا وجهَ له، ونهايةُ الأمرِ أن جميعَ الاحتمالاتِ غيرُ صحيحةٍ، =

سكتةٍ من السَّكَتاتِ، ونَطَق بتلك الكلماتِ مُحاكيًا [٥/ظ] صوتَ النبيِّ ﷺ، بحيث سمعه مَن دنا إليه فظنَّها من قولِ النبيِّ ﷺ وأشاعها. قال القاضي عياضٌ[1]: «وهذا أحسنُ الوجوهِ، وهو الذي يَظهرُ توجيهُه، ويؤيِّدُه ما رُوي عن ابنِ عباسٍ في تفسيرِ «تمنَّى» بـ «تلا». وكذا استحسن ابنُ العربيِّ[2] هذا التأويلَ». انتهى المقصودُ منه[3].

هذا، وأنت خبيرٌ بعد النَّظرِ فيما تقدَّم عن هؤلاء الجهابذةِ من المفسِّرين والحفَّاظِ وغيرِهم من العلماءِ الأعلامِ هُداةِ الدِّينِ- أنَّ ما فسَّرَ به كلٌّ منهم هذه الآيةَ، وما ذكره فيها، لا يليقُ بالقرآنِ البالغِ نهايةَ البلاغةِ، ولا بكمالٍ من الكمالاتِ بأَسرِها من إشراقِ أنوارِه.

وعبارةُ[4] الرازيِّ في «تفسيرِه»[5] بعد أن ذَكر ما ذَكره غيرُه من المفسِّرين من قصَّةِ الغرانيقِ، قال: «هذا روايةُ عامةِ المفسرين الظاهريِّين، أما أهلُ التحقيقِ فقد قالوا: هذه الروايةُ باطلةٌ موضوعةٌ، واحتجُّوا عليه بالقرآنِ والسنَّةِ والمعقولِ:

= أن القِصةَ بأَسْرِها باطلةٌ درايةً وروايةً، واللَّهُ أعلمُ. كاتبُه».

(١) [في «الشفا»: ٢/ ٣٠٠].

(٢) [في «أحكام القرآن»: ٣/ ٢٥٧].

(٣) [«حاشية الجمل على الجلالين»: ٣/ ١٨٥، ١٨٦].

(٤) [من هنا إلى قوله: «فارجع إليه إن شئت» ليس في: أ].

(٥) [«مفاتيح الغيب»: ٢٣/ ٢٣٧، ٢٣٨].

أما القرآنُ فوجوهٌ:

أحدُها: قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ[1] عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ[2] ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦].

وثانيها: قولُه: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ[3] أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۖ﴾ [يونس: ١٥].

وثالثُها: قولُه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤].

فلو أنَّه قرأ عَقيب هذه الآيةِ: «تلك الغَرانيقُ العُلى»؛ لكان قد ظهرَ كذِبُ اللَّهِ تعالى في الحالِ، وذلك لا يقولُه مسلمٌ.

ورابعُها: [٦/و] قولُه تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ[4] لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ

---

(١) في حاشية (ب) و(ز): «قولُه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ﴾ سُمِّيَ الافتراءُ تَقوُّلاً؛ لأنه قولٌ مُتكلَّفٌ.

(٢) في حاشية (ب) و(ز): «قولُه: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ أي: بيمينِه، وقولُه: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ أي: نياطَ قلبه بضربِ عُنقِه، وهو تصويرٌ لإهلاكِه بأفظعِ ما يفعلُه الملوكُ بمَن يغضبون عليه. مؤلفُه».

(٣) في حاشية (ب) و(ز): «قولُه: ﴿مَا يَكُونُ لِيَ﴾ أي: ما يصحُّ وما يستقيمُ، ولا يُمْكنُني أصلاً أن أُبدِّلَه من تلقاءِ نفسي، أي: مِن قِبَلِ نفسي. وفيه تنبيهٌ على امتناع ما اقترحوه لاستحالتِه.
﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ أي: إن أَتَّبعُ في شيءٍ مما آتي وأَذَرُ، إلا ما يُوحى إليَّ من غيرِ تغييرٍ له. على معنى قصر حالِه على ما يُوحى إليه.
وقولُه: «إني أخافُ» تعليلٌ لمضمونِ ما قبلَه».

(٤) في حاشية (ب) و(ز): «قولُه: ﴿وَإِن كَادُواْ . . .﴾ إلخ، نزل في =

﴿ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ[1] لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ[2] وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا﴾ [الإسراء: ٧٣]، وكلمةُ «كاد» عند بعضِهم معناه: قَرُب أن يكونَ الأمرُ كذلك، مع أنه لم يَحصُلْ.

وخامسُها: قولُه: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤] وكلمةُ «لولا» تفيدُ انتفاءَ الشيءِ لانتفاءِ غيرِه، فدلَّ على أنَّ ذلك الرُّكونَ القليلَ لم يَحصُلْ.

= ثقيفٍ حين قالوا للنبيِّ ﷺ: لا نَدخُلُ في أمرِك حتى تعطيَنا خِصالًا نفتخرُ بها على العربِ، لا نَعشُرُ ولا نَحشِرُ ولا نَنحَني في صلاتِنا، وكلُّ رِبًا لنا فهو لنا، وكلُّ رِبًا علينا فهو موضوعٌ، وأن تُمتِّعَنا باللَّاتِ سنةً، وأن تُحرِّمَ واديَنا كما حرَّمتَ مكَّةَ، وإذا قالتِ العربُ: لِمَ فعلتَ؟ فقل: إنَّ اللَّهَ أمرني بذلك».

(١) في حاشية (ب) و(ز): «قولُه: ﴿عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ أي: عن أوامرِنا ونواهينا ووَعدِنا ووعيدِنا. مؤلفه».

(٢) في حاشية (ب) و(ز): «قولُه: ﴿لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ﴾ أي: لِتتقوَّلَ علينا غيرَ الذي أوحينا إليك بما اقترحَته ثقيفٌ، ﴿وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا﴾ أي: لو أَثبتَّ أهواءَهم فرضًا لكنتَ لهم وليًّا، ولخرجتَ عن ولايتي، ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ﴾ على ما أنت عليه من الحقِّ بعصمتِنا لك؛ ﴿لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا﴾ من الرُّكونِ الذي هو أدنى ميلٍ؛ لقوَّةِ خُدَعِهم وشدَّةِ احتيالِهم، لكن أدركَتك العصمةُ فمنعَتك من أن تَقرُبَ من أدنى مراتبِ الرُّكونِ إليهم، فضلًا عن الركونِ. وهذا صريحٌ في أنه ﷺ ما هم بإجابتِهم مع قوةِ الدواعي إليها. مؤلفُه».

وسادسُها: قولُه: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢].

وسابعُها: قولُه: ﴿سَنُقۡرِئُكَ[1] فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦].

والسُّنَّةُ: فهي ما رُوي عن محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ خُزَيمةَ أنه سُئِلَ عن هذه القصةِ، فقال: «هذا وضعٌ من الزنادقةِ». وصنَّف فيه كتابًا[2].

وقال الإمامُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحُسينِ البيهقيُّ[3]: «هذه القصَّةُ غيرُ ثابتةٍ من جهةِ النَّقلِ»، ثم أخذ يتكلَّمُ في أنَّ رواةَ هذه القصةِ مطعونٌ فيهم.

وأيضًا فقد رَوى البخاريُّ في «صحيحِه»[4] أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ

---

(١) في حاشية (ب) و(ز): «قولُه: ﴿سَنُقۡرِئُكَ . . .﴾ إلخ: بيانٌ لهدايتِه تعالى الخاصةِ برسولِ اللَّه ﷺ إثر بيانِ هدايتِه العامةِ لكافةِ مخلوقاتِه، فهو وعدٌ باستمرارِه على الهُدى والوحيِ والحفظِ، وقولُه: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ استثناءٌ مُفرَّغٌ من أعمِّ المفاعيلِ، أي: لا تنسى مما تَقرؤُه شيئًا من الأشياءِ إلا ما شاء اللَّهُ أن تنساه أبدًا بنسخِ تلاوتِه. مؤلفُه».

(٢) [ذهب أبو حيان في «البحر المحيط»: ٧/ ٥٢٦، إلى أنه محمد بن إسحاق صاحب «السيرة النبوية»، وتبعه الألوسي في «روح المعاني»: ١٧/ ١٧٧، والصواب أنه محمد بن إسحاق بن خزيمة، كما قال الرازي].

(٣) [زيادة من: ز].

(٤) [برقم (١٠٧١، ٤٨٦٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما].

سورةَ «والنَّجمِ» وسجد فيها المسلمون والمشركون والإنسُ والجنُّ، وليس فيه حديثُ الغَرانيقِ.

ورُوي هذا الحديثُ من طرقٍ كثيرةٍ، وليس فيها ألبتةَ حديثُ الغَرانيقِ.

وأما المعقولُ فمِن وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ مَن جوَّز على الرسولِ ﷺ تعظيمَ الأوثانِ فقد كَفَرَ؛ لأنَّ من المعلومِ بالضرورةِ أن أعظمَ سَعيِه كان في نفيِ الأوثانِ.

وثانيها: أنَّه عليه الصلاة والسلام [٦/ ظ] ما كان يُمكِنُه في أوَّلِ الأمرِ أن يُصلِّيَ ويَقرأَ القرآنَ عند الكعبةِ آمِنًا أَذى المشركين له، حتى كانوا ربَّما مدُّوا أيديَهم، وإنما كان يُصلِّي إذا لم يَحضروها ليلاً أو في أوقاتِ خَلوةٍ، وذلك يُبطِلُ قولَهم.

وثالثُها: أن مُعاداتَهم للرسولِ كانت أعظمَ مِن أن يُقِرُّوا بهذا القَدْرِ من القراءةِ دون أن يَقِفوا على حقيقةِ الأمرِ، فكيف أجمعوا على أنه عظَّمَ آلهتَهم حتى خرُّوا سُجَّدًا، مع أنه لم يُظهِرْ عندهم موافقتَه[1] لهم؟!

ورابعُها: قولُه: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]؛ وذلك لأنَّ إحكامَ الآياتِ بإزالةِ ما يُلقيه الشيطانُ عن الرسولِ أقوى مِن نَسخِه بهذه الآياتِ التي

(١) [ب: «موافقة»].

تَبْقَى الشُّبهةُ معها، فإذا أراد اللَّهُ إحكامَ الآياتِ لئلَّا يَلتبِسَ ما ليس بقرآنٍ قرآنًا؛ فبأنْ يَمنَعَ الشيطانَ من ذلك أصلاً أولى.

وخامسُها: وهو أقوى الوجوهِ؛ أنَّا لو جوَّزنا ذلك ارتفع الأمانُ عن شرعِه، وجوَّزنا في كلِّ واحدٍ من الأحكام والشرائع أن يكون كذلك، ويَبطُلُ قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]؛ فإنه لا فرقَ بين النقصانِ عن الوحيِ وبين الزيادةِ فيه.

فبهذه الوجوهِ عَرَفنا -على سبيلِ الإجمالِ- أن هذه القصةَ موضوعةٌ، أكثرُ ما في البابِ أنَّ جَمْعًا من المفسرين ذَكَروها، لكنهم [٧/و] ما بلغوا حدَّ التَّواترِ، وخبرُ الواحدِ لا يُعارِضُ الدلائلَ النقليَّةَ والعقليةَ المتواترةَ». انتهى المقصودُ من عبارةِ الرازيِّ.

وفي بقيَّةِ كلامِه في تفاصيلِ مسألةِ الغَرانيقِ، والاحتمالاتِ التي حُكيَت فيها، وما أورده عليها من الأوجهِ المبعِدةِ لها والمفسِدةِ - ما ينبغي الوقوفُ عليه، فارجع إليه إن شئتَ(١).

والحقُّ الذي لا مَحِيدَ عنه أنه ما وقع للنبيِّ ﷺ شيءٌ من مسألةِ الغَرانيقِ.

ومن العَجيبِ(٢) أن هؤلاء الأعيانَ كيف صدر عنهم هذا

(١) [إلى هنا ينتهي السقط في (أ) الذي بدأ في ص: ٧٢].
(٢) [ز: «العجب»، وينظر: الإبريز: ١٢١].

الكلامُ، مثلُ: الحافظِ ابنِ حجرٍ ومَن وافقه، فإنه لو وقع شيءٌ من ذلك للنبيِّ ﷺ لارتفعت الثقةُ بالشريعةِ، وبطَلَ حُكمُ العِصمةِ، وصار الرسولُ كغيرِه من آحادِ الناسِ؛ حيث كان للشيطانِ سَلاطةٌ[1] عليه وعلى الوحيِ المنزَّلِ، حتى يزيدَ فيه ما لا يُريدُه[2] الرسولُ ﷺ، ولا يحبُّه، ولا يرضاه؟! وأيُّ[3] ثقةٍ تبقى في الرسالةِ مع هذا الأمرِ العظيمِ؟!

ومعلومٌ أنه لا يُغني في الجوابِ قولُه: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]؛ لاحتمالِ أن يكونَ هذا الكلامُ الناسخُ من الشيطانِ أيضًا؛ لأنَّه كما جاز أن يتسلَّطَ على الوحيِ في مسألةِ الغَرانيقِ بالزيادةِ، كذلك يجوزُ أن يتسلَّطَ على الوحيِ بزيادةِ هذه الآيةِ برُمَّتِها، وحينئذ يتطرَّقُ [٧/ ظ] الشَّكُّ إلى جميعِ آياتِ القرآنِ.

فالواجبُ على المؤمنين الإعراضُ عن مثلِ هذه الأحاديثِ الموجِبةِ لمثلِ هذا الرَّيبِ في الدِّينِ، وإن نقلَها أكابرُ، فيَضربون بوجهِها عُرضَ الحائطِ، وأن يعتقدوا بالرسولِ ﷺ ما يجبُ له من كمالِ العصمةِ، وارتفاعِ درجتِه عليه السلام إلى غايةٍ ليس فوقها غايةٌ.

---

(١) [السلاطة: القهر. راجع: «الصحاح» للجوهري: ٣/ ١١٣٣].

(٢) [أ: «يزيده»].

(٣) [أ: «فأي»].

ثُمَّ على ما ذكروه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ . . . [الحج: ٥٢] الآيةَ- يقتضي أن يكونَ للشيطانِ أن يتسلطَ على وحيِ كلِّ رسولٍ وكلِّ نبيٍّ زيادةً على تسلُّطِه على القرآنِ العزيزِ؛ لقولِه تعالى: . . . ﴿مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]، فاقتضتِ الآيةُ -على تفسيرِهم- أنَّ هذه عادةُ الشيطانِ مع أنبياءِ اللَّهِ وصفوتِه من خليقتِه، ولا ريبَ في بطلانِ ذلك.

وقولُ بعضِهم: «تمنَّى»: قرأ؛ يلزمُ عليه مع عودِ الضميرِ إلى ما قبلَه من الرسولِ العامِّ والنبيِّ العامِّ أن الشيطانَ يتسلَّطُ على كلٍّ منهما بإلقاءِ مسألةِ الغرانيقِ، وذلك باطلٌ، وقد علمتَ ثبوتَ العصمةِ، وأنها من العقائدِ التي يُطلَبُ فيها اليقينُ؛ فالحديثُ الذي يفيدُ خَرقَها ونقضَها لا يُقبَلُ على أيِّ وجهٍ جاء؛ وقد قال الأصوليون: إن الخبرَ الذي يكونُ على تلك الصفةِ من الخبرِ الذي يجبُ [٨/و] أن يُقطَعَ بكذبِه.

وقولُ الحافظِ ابنِ حجرٍ(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحديثُ حُجَّةٌ عند مَن يَحتجُّ بالمرسَلِ، وكذا عند مَن لا يَحتجُّ به؛ لاعتضادِه بورودِه من ثلاثِ طرقٍ صحاحٍ».

جوابُه: أن ذلك فيما يكفي فيه الظنُّ من الأمورِ العمليةِ الراجعةِ إلى الحلالِ والحرامِ، وأما الأمورُ العِلميَّةُ الاعتقاديةُ

(١) [في: «فتح الباري»: ٨/ ٤٣٩].

فلا يفيدُ خبرُ الواحدِ في ثبوتِها، فكيف يفيدُ في نفيِها وهدمِها؟

فبان من هذا أن ما ذكَره عياضٌ ومَن وافقه في نفيِ هذه القصةِ -أعني: قصةَ الغرانيقِ- غيرُ مخالفٍ للقواعدِ، بل ما ذكره الحافظُ -رحمه اللَّه ورضي عنه- هو المخالفُ لها؛ لأنَّه أراد أن يَعملَ بخبرِ الواحدِ في هدمِ العقائدِ.

وكذا قولُه هو وغيرُه في تفسيرِ «تمنَّى»: بـ«قرأ»، وأنه مرويٌّ عن ابنِ عباسٍ، وأن ذلك أحسنُ ما قيل فيه وأجلُّه وأعلاه.

فجوابُه: أن الروايةَ فيه ثبتت في نسخةِ عليِّ بنِ أبي طلحةَ عن ابنِ عباسٍ.

ورواها عن عليِّ بنِ أبي صالحٍ كاتبِ اللَّيثِ[1]، عن معاويةَ ابنِ صالحٍ، عن[2] عليِّ بنِ أبي طلحةَ، عن ابنِ عباسٍ[3]؛ وقد

(١) [كذا في النسخ، وكاتب الليث هو: أبو صالح عبد اللَّه بن صالح المصري].

(٢) [في النسخ: «ابن» والمثبت هو الصواب، كما في «الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز» للسجلماسي: ١٢١].

(٣) [أخرجه الطبري في «جامع البيان»: ١٦/ ٦٠٩-٦١٠، فقال: «حدثني علي، قال: حدثنا عبد اللَّه، قال: حدثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس، قوله: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] يقول: «إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه».
وشيخ الطبري هو علي بن داود بن يزيد القنطري، وهو مكثر عن عبد اللَّه بن صالح المصري جدًّا].

عُلم ما للناسِ في أبي صالحٍ كاتبِ اللَّيثِ، وأنَّ المحقِّقين على تضعيفِه[1].

وقولُ البيضاويِّ وإن صرَّح فيه بردِّ قصةِ الغرانيقِ، إلاَّ أنه عُلم من كلامِه جوازُ تسلُّطِ الشيطانِ على الوحيِ بالزيادةِ.

والحقُّ [٨/ظ] أنَّه لا يجوزُ التَّكلُّمُ بالكفرِ من النَّبيِّ والرسولِ لا سهوًا ولا عمدًا إجماعًا، واستحالةُ تسلُّطِ الشَّيطانِ بذلك على كلٍّ منهما.

وقد قال البيضاويُّ أيضًا ما لا يليقُ بمنصِبِ النبوَّةِ حيث قال[2]: «وقيل: ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾ بمعنى: حدَّث نفسَه بزوالِ المسكنةِ؛ فنَزَلَت». وقال: «﴿تَمَنَّىٰٓ﴾: زوَّر في نفسِه بما يهواه (فأَلقَى الشَّيطانُ في أُمنيَّتِه): في شَهيَّتِه ما يُوجِبُ اشتغالَه بالدنيا...». إلى آخرِ ما ذكره ممَّا لا يصحُّ إطلاقُه في حقِّه عليه الصلاة والسلام.

وقال الطبريُّ[3]: «﴿تَمَنَّىٰٓ﴾؛ أي: حدَّث نفسَه، فأَلقى

(١) [انظر ترجمته وكلام المحققين فيه في «تهذيب الكمال» للمزي: ١٥/ ٩٨، فما بعدها، ولخَّص الحافظ ابن حجر حاله فقال في «تقريب التهذيب» (٣٣٨٨): «صدوق، كثير الغلط، ثَبْت في كتابه، وكانت فيه غفلة»].

(٢) [في «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: ٤/ ٧٥].

(٣) [لم نقف على هذا الكلام للطبري، وإنما قال مكي بن أبي طالب في «الهداية إلى بلوغ النهاية»: ٧/ ٤٩١٧: «اختار الطبري أن يكون ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾ بمعنى حدَّث؛ إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه» =

الشيطانُ في حديثِه على جهةِ الحِيلةِ، فيقولُ: لو سألتَ اللَّهَ أن يُغنِمَك ليتَّسِعَ المسلمون، واللَّهُ يعلمُ الصلاحَ في غيرِه، فيُبطِلُ اللَّهُ ما يُلقي الشيطانُ».

ولا يخفى ما فيه؛ إذ كيف يصح أن يتحيَّلَ الشيطانُ على النبيِّ ﷺ، وهو صاحبُ البصيرةِ الصافيةِ التي يَستنيرُ منها الكونُ كلُّه؟!

وبالجملةِ فالتفسيرُ الصحيحُ للآيةِ هو الذي يُوفِّي بثلاثةِ أمورٍ:

١- بالعمومِ الذي في أوَّلِها.

٢- والتعليلِ الذي في آخرِها.

٣- ويُعطي للنبوَّةِ والرسالةِ حقَّها.

وليس ذلك -بحسَبِ ما وقفتُ عليه- إلا تفسيرَ العارفِ الأكبرِ الشيخِ الدبَّاغِ الموضَّحَ في «الإبريزِ»[1] له رضي اللَّه تعالى عنه حين سُئل: «ما الصحيحُ عندكم في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ﴾ [٩/و] ﴿مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]؟ وما نورُ الآيةِ الذي[2] تشيرُ إليه؟ فقال

= ثم قال: «وقيل: معنى الآية أن النبي ﷺ إذا حدَّث نفسه، ألقى الشيطان في حديثه على جهة الحيلة. . .» إلخ، فالكلام كلام مكي لا الطبري].

(١) [«الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز» جمع تلميذه السجلماسي: ١٢١-١٢٢].

(٢) [في النسخ: «التي» والمثبت من «الإبريز»].

رضي اللَّه تعالى عنه: نورُها الذي تشيرُ إليه هو: أن اللَّهَ تعالى ما أرسل من رسولٍ ولا بَعث نبيًّا من الأنبياءِ إلى أمَّةٍ من الأممِ، إلا وذلك الرسولُ يتمنَّى الإيمانَ لأمَّتِه، ويطلبُه ويحبُّه، ويَرغبُ فيه، ويحرِصُ عليه غايةَ الحرصِ، ويعالجُهم عليه أشدَّ المعالجةِ، ومن جملتِهم في ذلك نبيُّنا ﷺ، الذي قال له الربُّ سبحانه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، إلى غيرِ ذلك من الآياتِ المتضمِّنةِ لهذا المعنى، ثم إنَّ الأُمَّةَ تختلفُ كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فأما مَن كفر فقد أَلقى إليه الشيطانُ الوساوسَ القادحةَ له في الرسالةِ، الموجبةَ لكفرِه، وكذا المؤمنُ أيضًا لا يخلو من وساوسَ؛ لأنها لازمةٌ للإيمانِ بالغيبِ في الغالبِ، وإن كانت تختلف في الناسِ بالقِلَّةِ والكثرةِ، وبحسبِ المتعلِّقاتِ.

إذا تقرَّر هذا، فمعنى ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾: أنه أحبَّ الإيمانَ لأمَّتِه، ورَغِبَ لهم في الخيرِ والرُّشدِ والصلاحِ والنجاحِ، فهذه أُمنِيَّةُ كلِّ رسولٍ ونبيٍّ، وإلقاءُ الشيطانِ فيها [٩/ظ] يكونُ بما يلقيه في قلوبِ أُمَّةِ الدعوةِ من الوساوسِ الموجبةِ لكفرِ بعضِهم، ويرحمُ اللَّهُ المؤمنين فيَنسَخُ ذلك من قلوبِهم، ويُحكِمُ الآياتِ الدالَّةَ على الوحدانيةِ والرسالةِ، ويبقي ذلك في قلوبِ المنافقين والكافرين ليَفتتِنوا به.

فخرج من هذا: أن الوساوسَ تُلقى أوَّلًا في قلوبِ الفريقين معًا، غيرَ أنها لا تدومُ على المؤمنين، وتدومُ على الكافرين»[1].

وقولُه: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [الحج: ٥٢] أي: يُزيلُ ويُبطِلُ الذي ألقاه في قلوبِ مَن تقدَّم إسعادُه من المؤمنين.

﴿ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾ [الحج: ٥٢] يُثبِتُها، ويَكشِفُ الغياهبَ عن وجوهِها التي كانت حدَثَت بواسطةِ إلقاءِ الشيطانِ الشُّبهَ فيها، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بإلقاءِ الشيطانِ[2]، ﴿حَكِيمٌ﴾ في تمكينِه من الإلقاءِ في قلوبِ المذكورين من الكافرين والمنافقين والمؤمنين.

وقولُه: ﴿لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةً﴾ [الحج: ٥٣] أي: محنةً وابتلاءً ﴿لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ وشكٌّ ونفاقٌ ﴿وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ عن قَبولِ الحقِّ من المشركين، فقولُه: ﴿لِيَجۡعَلَ . . .﴾ إلخ متعلِّقٌ بـ﴿يَحْكُمُ﴾؛ أي: ثُمَّ يُحكِمُ ليَجعلَ، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ جملةٌ اعتراضيةٌ كما ذكره الحُوفيُّ[3]، واللامُ في ﴿لِيَجۡعَلَ﴾ فيها قولان:

---

(١) [آخر كلام الشيخ الدباغ، وعلَّق السجلماسي على هذا التفسير قائلًا في «الإبريز»: ١٢٢: «وهذا التفسير عندي من أبدع ما يُسمَع»].

(٢) [بعده في (ب): «﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بإلقاءِ الشيطانِ الشُّبهَ فيها].

(٣) [هو: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي المصري (ت. ٤٣٠هـ) وكتابه هو «البرهان في تفسير القرآن»، انظر ترجمته في =

[١٠/و] أحدهما: أنها للعلَّةِ.

والثاني: أنها للعاقبةِ.

وقولُه: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٣] أي: خلافٍ طويلٍ، يعني بهم: المشركين والمنافقين.

والعدولُ عن الإضمارِ -الذي هو الأصلُ- إلى الإظهارِ؛ للنداءِ(١) عليهم بالظُّلمِ.

وقولُه: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [الحج: ٥٤] أي: الذين(٢) سبق لهم التوفيقُ للتوحيدِ والتصديقِ بالقرآنِ ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾؛ أي: القرآنُ الحقُّ من ربِّك، الثابتُ إنزالُه منه.

= «الأنساب» للسمعاني: ٤/ ٣٠٩، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي: ٤/ ١٦٤٣، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي: ١٧/ ٥٢١، و«الأعلام» للزركلي: ٤/ ٢٥٠، والكتاب لا يزال مخطوطًا، وبعض أجزائه في دار الكتب المصرية بعنوان «البرهان في علوم القرآن من الغريب والإعراب والأحكام والتفسير والناسخ والمنسوخ وعدد الآي والتنزيل والوقف والتمام والاشتقاق والتصريف».

ولتوثيق النقل عن الحوفي ينظر: «الدر المصون» الحلبي: ٨/ ٢٩٣].

(١) [كذا في النسخ، وفي «الكشاف» للزمخشري: ٣/ ١٦٧، و«مفاتيح الغيب» للرازي: ٢٣/ ٢٤١: «للقضاء»].

(٢) [ليس في: ب].

وقيل: ليعلموا أن تمكينَ الشيطانِ من الإلقاءِ المذكورِ هو الحقُّ المتضمِّنُ للحكمةِ البالغةِ؛ لأنه مما جرَت به عادتُه في جنسِ الإنسِ مِن لدُن آدمَ عليه الصلاة والسلام.

وقولُه: ﴿فَيُؤْمِنُواْ بِهِۦ﴾؛ أي: فيَدوموا[1] على الإيمانِ بالقرآنِ، ويَزدادوا إيمانًا؛ برَدِّ ما ألقاه الشيطانُ في قلوبِهم، ﴿فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْۗ﴾ بالانقيادِ والإذعانِ والخشيةِ؛ لِمَا فيه من الأوامرِ والنواهي، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ في الأمورِ الدينيَّةِ، خصوصًا في مثلِ هذه المداحضِ والمشكِلاتِ التي من جُملتِها ذلك الإلقاءُ.

﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ يعني: طريقَ النظرِ الصحيحِ، الموصِّلِ إلى الحقِّ[2] الصريحِ.

وقولُه: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ[3] فِى مِرْيَةٍ﴾ [الحج: ٥٥] أي: شكٍّ وجدالٍ ﴿مِّنْهُ﴾ أي: من القرآنِ، وقيل: من الرسولِ ﷺ [١٠/ظ] ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ يعني: القيامةَ كما يُؤذِنُ به قولُه تعالى: ﴿بَغْتَةً﴾؛ أي: فجأةً؛ حيث هي الموصوفةُ

(١) في حاشية (ب) و(ز): «أي: أو يُنشِئوا الإيمانَ بالتوفيقِ الإلهيِّ. مؤلِفُه».
(٢) [بعده في (ب): «الصحيح»].
(٣) في حواشي النسخ: «قولُه: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ لمَّا ذكرَ حالَ الكافرين أوَّلاً ثم حالَ المؤمنين ثانيًا؛ عاد إلى شرحِ حالِ الكافرين».

بالإتيانِ كذلك. ﴿أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾ أي: يوم لا يومَ بَعدَه[1]؛ كأنَّ كلَّ يومٍ يَلِدُ ما بعده من الأيامِ، والمرادُ به: الساعةُ أيضًا، كأنه قيلَ: أو يأتيَهم عذابُها فوُضع ذلك موضعَ ضميرِها؛ لمزيدِ التَّهويلِ.

وما قيل مِن أنَّ المرادَ[2]: يومُ حربٍ كيومِ بدرٍ، أو: يومٌ لا خيرَ لهم فيه كالرِّيحِ العقيمِ[3] لمَّا لم يُنشئْ مطرًا ولم يُلقح شجرًا- فمما لا يساعدُه سياقُ النَّظمِ الكريمِ أصلاً.

---

(١) في حواشي النسخ: «قولُه: «أي: يومٍ لا يومَ بعده» أي: ولا ليلَ بعده، وفيه استعارةٌ بالكِنايةِ بأن شَبَّه اليومَ المنفردَ عن سائرِ الأيامِ بالنساءِ العُقم، تشبيهًا مضمَرًا في النفسِ، وإثباتُ العُقم تخييلٌ؛ فإن الأيامَ بعضُها نتائجُ بعضٍ، فكلُّ يومٍ يلدُ مثلَه. كاتبُه».

(٢) في حواشي النسخ: «قولُه: «وما قيل مِن أنَّ المرادَ... إلخ» أي: وعلى أنه المرادُ فإنما سُمِّي يومُ الحربِ عقيمًا؛ لأنّ أولادَ النساءِ يُقتَلون فيه فيَصِرنَ كالعقيمِ، أو لأنَّ المقاتِلين أولادُ الحربِ، فإذا قُتلوا صارت عقيمًا؛ فوُصِف اليومُ بوصفِها اتساعًا، أو لأنه لا خيرَ لهم فيه، ومن ذلك الريحُ العقيمُ المذكورةُ، أو لأنه لا مِثلَ له؛ لقتالِ الملائكةِ فيه. كاتبُه».

(٣) في حواشي النسخ: «قولُه: (كالريحِ العقيمِ) أشار بهذا إلى أن في «عقيم» استعارةً بالكنايةِ؛ حيث شبَّه ما لا خيرَ فيه من الزمانِ بالنساءِ العقيمِ، كما شُبِّهَت الريحُ التي لا تحملُ السحابَ ولا تُلقِحُ الأشجارَ بهن تشبيهًا مضمَرًا في النفسِ، وإثباتُ العُقمِ تخييلٌ. كاتبُه».

قلت: وهذا التفسيرُ عندي من أبدعِ ما يُسمَعُ، وذلك لا يتمُّ وضوحُه إلا بجَلبِ بعضِ التفاسيرِ التي قيلت في الآيةِ الشريفةِ، ثم يُنظَرُ فيما بينها وبين تفسيرِ العارفِ الأكبرِ رضي اللَّه عنه وعنَّا ببركاتِ أنفاسِه، ففي بعضِها مخالفةُ العقيدةِ، ومخالفةُ العمومِ الذي في أوَّلِ الآيةِ؛ حيث فُسِّر بمسألةِ الغَرانيقِ الباطلةِ، ومخالفةُ التعليلِ الذي في آخرِها، وعدمُ رعايةِ ما يجبُ في حقِّ سيِّدِ الكُمَّلِ وإخوانِه من تجويزِ تسلُّطِ الشيطانِ المؤدِّي إلى عدمِ الثقةِ بالقرآنِ، والقولِ بخبرِ الواحدِ في المعتقَداتِ، إلى غيرِ ذلك من المفاسدِ.

ويهدي اللَّهُ لنورِه مَن يشاءُ، والحمدُ للَّهِ وحده، والصلاةُ [١١/و] والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعده، وعلى إخوانِه من الأنبياءِ والمرسلين، وصحابةِ كلٍّ والتابعين لهم إلى يومِ الدِّينِ.

آمين آمين آمين.



ثبت المصادر والمراجِع

١- «**الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز**» لعبد العزيز بن مسعود الدباغ (ت. ١١٣٢هـ)، جمع تلميذه أحمد بن مبارك السجلماسي (ت. ١١٥٦هـ)، المطبعة الميمنية، القاهرة: ١٣١٦هـ.

٢- «**أحكام القرآن**» للقاضي محمد بن عبد اللَّه أبي بكر بن العربي المعافري (ت. ٥٤٣هـ) باعتناء: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٣- «**الأزهر في ألف عام**» لمحمد عبد المنعم خفاجي (ت. ١٤٢٧هـ) مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، وعالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤- «**أسانيد المصريِّين: جمهرة في المتأخِّرين من علماء مصر، ومناهجهم، وبيان سلاسل أسانيدهم، وذكر أسانيدنا إليهم**» لأُسامة السيِّد الأزهري؛ كلام للبحوث والإعلام، ودار الفقيه للنشر والتَّوزيع دُبَي: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٥- «**الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**» لمحمد محمد أبي شهبة (ت. ١٤٠٣هـ) مكتبة السُّنة القاهرة، الطبعة الرابعة (د.ت).

٦- «**الإسعاف بأحاديث الكشَّاف**» لجمال الدِّين أبي محمَّد عبد اللَّه بن يوسف الزَّيلعيِّ (ت. ٧٦٢هـ) بعناية: سلطان الطّبيشيِّ، دار ابن خزيمة الرِّياض، الطَّبعة الأُولى: ١٤١٤هـ. ونُشر خطأً باسم «**تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشَّاف للزَّمخشريِّ**»، والاسم المذكور هو الصَّواب كما نَصَّ عليه الزَّيلعيُّ في «نَصب الرَّاية».

٧- «**إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**» لمصطفى صادق الرافعي (ت. ١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٢٥هـ.

٨- «**الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**» لخير الدين بن محمود الزِّركلي (ت. ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م) دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الخامسة عشر: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٩- «**إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفَدة والمتاع**» لأبي العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي المقريزي (ت. ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

١٠- «**الانتصار للقرآن**» للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت. ٤٠٣هـ) تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح عَمَّان، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١١- «**الأنساب**» لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السَّمعانِيِّ (ت. ٥٦٢هـ) تحقيق: عبد الرَّحمن بن يحيى المُعلِّمِيِّ اليَمانِيِّ (ت. ١٣٨٦هـ) وغيرِه، مجلس دائرة المعارف

العُثمانيَّةحيدر آباد، الطَّبعة الأُولى: ١٣٨٢هـ.
١٢- «**أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل**» لناصِر الدِّين عبد اللَّه بن عمر البَيضاوِيِّ (ت. ٦٨٥هـ) دار إحياء التُّراث العربيِّ بيروت، الطَّبعة الأُولى: ١٤١٨هـ.
١٣- «**البحر المحيط**» لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت. ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠هـ
١٤- «**تاريخ الآداب العربية في القرن التاسع عشَر والرُّبع الأول من القرن العشرين**» لرزق اللَّه بن يوسُف شيخ والمعروف بلويس اليسوعي (ت. ١٩٢٧م) دار المشرق بيروت، الطبعة الثالثة: ١٩٩١م (مصوَّرة عن الطبعة الثانية للدار نفسها: ١٩٢٤١٩٢٦م).
١٥- «**تاريخ الرسل والملوك**» لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت. ٣١٠هـ) دار التُّراث بيروت، الطَّبعة الثَّانية: ١٣٨٧هـ.
١٦- «**تفسير الجلالين**» لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت. ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت. ٩١١هـ)، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى.
١٧- «**تفسير القرآن العظيم**» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت. ٧٧٤هـ) تحقيق: سامي بن محمَّد سلامة، دار طيبة الرِّياض، الطَّبعة الثَّانية: ١٤٢٠هـ.
١٨- «**تفسير يحيى بن سلام**» ليحيى بن سلام بن أبي ثعلبة البصري، ثم الإفريقي القيرواني (ت. ٢٠٠هـ) تحقيق: د. هند شلبي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
١٩- «**تقريب التهذيب**» لأبي الفضل أحمد بن عليٍّ بن حَجَر العَسقلاني (ت. ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٢٠- «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**» لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت. ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ.
٢١- «**جامع البيان**» لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت. ٣١٠هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين المصريين، دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٢٢- «**جمهرة أعلام الأزهر الشريف في القرنَين الرابع عشر والخامس عشر الهجريَّين**» لأُسامة السيِّد الأزهري؛ مكتبة الإسكندرية Bibliotheca Alexandrina: ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.
٢٣- «**حِلية البشَر في تاريخ القرن الثالث عشَر**» لعبد الرزَّاق بن حسن البيطار (ت. ١٣٣٥هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار (ت. ١٣٩٦هـ) مجمع اللُّغة العربية

دمشق: ١٣٨٠-١٣٨٣هـ/ ١٩٦١-١٩٦٤م.
٢٤- «**الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدُنِها وبلادها القديمة والشهيرة**» لعلي مبارك (ت. ١٣١١هـ) المطبعة الكبرى الأميرية القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٠٥، ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٧، ١٨٨٨م.
٢٥- «**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**» لأبي العباس شهاب الدين أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم، السمين الحلبي (ت. ٧٥٦هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.
٢٦- «**الدُّرُّ المنثور في التَّفسير بالمأثور**» لجلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطيِّ (ت. ٩١١هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين المِصريِّين، دار هجرالقاهرة، الطَّبعة الأُولى: ١٤٢٤هـ.
٢٧- «**دلائل النُّبوَّة**» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليِّ البَيهقيِّ (ت. ٤٥٨هـ) دار الرَّيَّان للتُّراث، الطَّبعة الأُولى: ١٤٠٨هـ.
٢٨- «**الرحَلات الحِجازيَّة**» لمحمد صادق (ت. ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م) إعداد وتحرير: محمد همَّام فكري؛ بدر للنشر والتوزيعبيروت: ١٩٩٩م.
٢٩- «**روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني**» لشهاب الدِّين محمود ابن عبد اللَّه الألُوسِيِّ (ت. ١٢٧٠هـ) دار إحياء التُّراث العربيِّبيروت.
٣٠- «**الروض الأنف**» لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن أحمد السهيلي (ت. ٥٨١هـ) تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
٣١- «**السُّنن**» لسعيد بن منصور (ت. ٢٢٧هـ) تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظميِّ (ت ١٤١٢,هـ) الدَّار السَّلفيَّة الهند، الطَّبعة الأُولى: ١٤٠٣هـ، وقطعة منه بتحقيق: سعد الحُميد، دار الصّميعيِّ الرِّياض، الطَّبعة الأُولى: ١٤١٧هـ.
٣٢- «**سِيَر أعلام النُّبلاء**» لشمس الدين أبي عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذَّهبيِّ (ت. ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من الباحِثِين، مؤسَّسة الرِّسالة بيروت، الطَّبعة الثَّالثة: ١٤٠٥هـ.
٣٣- «**سيرة ابن إسحاق**» لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي -بالولاء المدني (ت. ١٥١هـ) تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
٣٤- «**الشفا بتعريف حقوق المصطفى**» لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت. ٥٤٤هـ) تحقيق: عبده علي كوشك، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم الإمارات، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ.
٣٥- «**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت. ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة

الرابعة: ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.
٣٦- «**الصَّحيح**» لمحمد بن إسماعيل البُخاريِّ (ت. ٢٥٦هـ) تحقيق: محمَّد زهير النَّاصر، دار طوق النَّجاة، مصوَّرة عن الطَّبعة السُّلطانيَّة، بإضافة ترقيم محمَّد فؤاد عبد الباقي، الطَّبعة الأُولى: ١٤٢٢هـ.
٣٧- «**الصَّحيح**» لمُسلم بن الحجَّاج النَّيسابوريِّ (ت. ٢٦١هـ) تحقيق: الأستاذ محمَّد فؤاد عبد الباقي (ت. ١٩٦٧م) دار إحياء التُّراث العربيِّ بيروت (د.ت).
٣٨- «**الضعفاء والمتروكون**» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النَّسائي (ت. ٣٠٣هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعيحلب، الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ.
٣٩- «**عجائب الآثار في التراجم والأخبار**» لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت. ١٢٤٠هـ) تحقيق: شمويل موريه (ت. ٢٠١٧م) الجامعة العِبرية، معهد الدِّراسات الآسيوية والإفريقية- القُدس المُحتلَّة: ٢٠١٣م (سلسلة مكس شلوسنجر التذكارية The Max Schloessinger Memorial Series نصوص Texts: ٩).
٤٠- «**فتح الباري بشرح البُخاري**» لأبي الفَضل أحمد بن عليٍّ بن حَجَر العَسقَلانِيِّ (ت. ٨٥٢هـ) بعناية: عبد العزيز بن باز (ت. ١٤٢٠هـ) ومُحِبِّ الدِّين الخطيب (ت. ١٣٨٩هـ) وترقيم: محمَّد فؤاد عبد الباقي (ت. ١٣٨٨هـ) المكتبة السَّلفيَّة القاهرة، الطَّبعة الأُولى: ١٣٨٠هـ.
٤١- «**الفُتوحات الإلهيَّة بتوضيح تفسير الجلالَين بالدَّقائق الخفيَّة**» للشَّيخ سليمان الجَمَل (ت. ١٢٠٤هـ) تصحيح: محمد حسين الأتكاوِيِّ، ونَصر الهُورِينِيِّ، المطبعة البُولاقيَّة: ١٢٧٥هـ.
٤٢- «**الفِصَل في المِلَل والأهواءِ والنِّحَل**» لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت. ٤٥٦هـ) مكتبة الخانجيالقاهرة.
٤٣- «**الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**» لمحمد بن الحسن الحجوي (ت. ١٣٧٦هـ) مطبعة إدارة المعارف الرباط، ومطبعة البلَدية فاس: ١٣٤٠-١٣٤٥هـ/ ١٩٢٢١٩٢٦م.
٤٤- «**فهرس الخِزانة التَّيمورية**» لأحمد بن إسماعيل تَيمور (ت. ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م) ترتيب وتنسيق: محمد عبد الجواد الأصمعي (ت. بعد ١٣٨٧هـ) مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة: ١٣٦٧١٣٦٩هـ/ ١٩٤٨١٩٥٠م.
٤٥- «**فهرس الفهارس والأثبات، ومعجَم المعاجم والمشيَخات والمسلسَلات**» لمحمد عبد الحيِّ بن عبد الكبير الكتَّاني (ت. ١٣٨٢هـ) اعتناء: إحسان عبَّاس (ت. ١٤٢٤هـ) دار الغرب الإسلاميبيروت وتونُس، الطبعة الثانية: ١٤٠٢١٤٠٦هـ/ ١٩٨٢١٩٨٦م.
٤٦- «**فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف**» مشيخة الأزهر الشريفالقاهرة، وسقيفة

الصفا العلمية لبوان: ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

٤٧- «**فَيض الملِك الوهَّاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي**» لأبي الفَيض عبد الستار بن عبد الوهاب الدهلوي (ت. ١٣٥٥هـ) تحقيق: عبد الملك بن عبد اللَّه بن دهيش (ت. ١٤٣٤هـ) مكتبة الأسَديمكَّة المكرَّمة، الطبعة الثانية: ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٤٨- «**القاموس الجُغرافي للبلاد المصرية من عهد قُدماء المصريِّين إلى سنة ١٩٤٥م**» لمحمد عثمان رمزي (ت. ١٣٦٤هـ) أعدَّه للنشر: أحمد رامي (ت. ١٤٠١هـ) وأحمد لُطفي السَّيِّد (ت. ١٣٩٩هـ) دار الكتب المصرية القاهرة: ١٣٧٣ ١٣٨٣هـ/ ١٩٥٤ ١٩٦٣م (تصوير: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب القاهرة: ١٩٩٤م).

٤٩- «**القاموس المُحيط**» لمجد الدِّين محمَّد بن يعقوب الفَيروزآباديِّ (ت. ٨١٧هـ) تحقيق: محمَّد نعيم العرقسُوسيِّ، مؤسَّسة الرِّسالةبيروت، الطَّبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ.

٥٠- «**الكاشف عن حقائق السُّنن**» لشَرف الدِّين الحُسين بن عبد اللَّه الطَّيبِيِّ (ت. ٧٤٣هـ) بعناية: عبد الحميد هِنداويِّ، مكتبة نِزار مصطفى البازمكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأُولى: ١٤١٧هـ.

٥١- «**الكامل في الضُّعفاء**» لأبي أحمد عبد اللَّه بن عدي الجرجاني (ت. ٣٦٥هـ) تحقيق: مازن السِّرساويِّ، مكتبة الرشدالرياض، الطَّبعة الأُولى: ١٤٣٤هـ.

٥٢- «**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**» لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت. ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربيبيروت: ١٤٠٧هـ.

٥٣- «**كلمة تاريخية عن المكتبة الأزهرية**» لأبي الوفا المراغي (ت١٤٠١,هـ) مخطوط بالمكتبة الأزهرية (٤٢٩٧ تاريخ) ٥٥٢٩٩.

٥٤- «**كنز الجَوهَر في تاريخ الأزهَر**» لسُلَيمان رصد الحنَفي (ت. ١٣٤٧هـ) مطبعة هندية القاهرة: ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م.

٥٥- «**الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**» لشمس الدين محمد بن يوسف الكرماني (ت. ٧٨٦هـ) تصحيح: محمد محمد عبد اللطيف، المعروف بابن الخطيب (ت. ١٤٠٢هـ) المطبعة البهية مصر، الطَّبعة الأُولى: ١٣٥٦هـ.

٥٦- «**المجروحين**» لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت. ٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب، الطَّبعة الأُولى: ١٣٩٦هـ.

٥٧- «**محمَّد رسول ﷺ: منهج ورسالة، بحث وتحقيق**» لمحمد صادق إبراهيم عرجون (ت. ١٤٠٠هـ) دار القلم دمشق، الطَّبعة الثَّانية: ١٤١٥هـ.

٥٨- «**مساجد مصر وأولياؤها الصالحون**» لسُعاد ماهر محمد (ت. ١٤١٧هـ) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة: ١٣٩١ ١٤٠٤هـ/ ١٩٧١ ١٩٨٣م.

٥٩- «**المسند**» لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت. ٢٩٢هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللَّه، وآخرين، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطَّبعة الأُولى: ١٩٨٨م ٢٠٠٩م.

٦٠- «**المسند**» لأبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل الشيباني (ت. ٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأَرنَؤوط (ت. ١٤٣٨هـ) وعادل مرشد، وغيرهما، مؤسسة الرسالةبيروت، الطَّبعة الأُولى: ١٤٢١هـ.

٦١- «**المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطِّية**» لأبي الوفا نصر بن نصر الهوريني (ت. ١٢٩١هـ) تصحيح: محمد الحُسَيني؛ المطبعة الأميرية القاهرة، الطبعة الثانية: ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م.

٦٢- «**معجم الأدباء**» = «**إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**» لشهاب الدين أبي عبد اللَّه ياقوت بن عبد اللَّه الرومي الحموي (ت. ٦٢٦هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميبيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٦٣- «**المعجم الكبير**» لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت. ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (ت. ١٤٣٣هـ) مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطَّبعة الثَّانية (د. ت).

٦٤- «**المعجم المختصُّ**» لأبي الفَيض محمد بن محمد الزَّبيديالمعروف بمرتضى (ت. ١٢٠٥هـ) تحقيق: محمد عدنان البخيت، ونوفان رجا السوارية (ت. ١٤٣٧هـ) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرِّياض: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م (تحقيق التُّراث: ٢٠).

٦٥- «**معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة**» ليوسف إليان سركيس (ت. ١٣٥١هـ) مطبعة سركيس القاهرة: ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.

٦٦- «**معجَم المعاجم والمشيخات، والفهارس والبرامج والأثبات**» ليوسُف عبد الرحمن المرعشلي؛ مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الرياض: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٦٧- «**معجَم المؤلِّفين: تراجِم مصنِّفي الكتُب العربية**» لعُمَر رضا كحَّالة (ت. ١٤٠٨هـ) مؤسَّسة الرِّسالة للطباعة والنشر والتَّوزيع بيروت، الطبعة الثانية للكتاب والأولى للمؤسسة: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٦٨- «**مفاتيح الغيب**» لأبي عبد اللَّه فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت. ٦٠٦هـ) تصوير دار إحياء التراث العربي بيروت: ١٤٢٠هـ.

٦٩- «**مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية**» لرفاعة رافع الطهطاوي (ت. ١٢٩٠هـ) تقديم: عبده إبراهيم علي؛ مكتبة الإسكندرية Bibliotheca Alexandrina، ودار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت: ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م (في الفكر النهضوي الإسلامي: ٢١).

٧٠- «**الناسخ والمنسوخ**» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (ت. ٣٣٨هـ)

تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.

٧١- «**نتائج الأفكار القدُسيَّة في بيان معاني شرح الرسالة القشيرية**» لشيخ الأزهر مصطفى بن محمد العَروسي (ت. ١٢٩٣هـ) تصحيح: إبراهيم عبد الغفَّار الدسوقي (ت. ١٣٠٠هـ) دار الطباعة العامرة القاهرة: ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م.

٧٢- «**الهداية إلى بلوغ النهاية**» لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد القيرواني ثم الأندلسي القرطبي (ت. ٤٣٧هـ) مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، نشر مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشَّريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٧٣- «**هدية العارفين: أسماء المؤلِّفين، وآثار المصنِّفين**» لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت. ١٣٣٩هـ) تصحيح: محمد شرف الدين يالتقايا Mehmed Serafeddin Yaltkaya (ت. ١٣٦٦هـ) ورفعت بيلكه الكليسي Kilisli Rifat Bilge (ت. ١٣٧٢هـ) مطبعة وكالة المعارف إسطنبول: ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م (تصوير: دار إحياء التُّراث العربي بيروت؛ د. ت).

٧٤- «**اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالِم المدينة**» (الجزء الأول منه) لمحمد البشير ظافر (ت. ١٣٢٥هـ) مطبعة الملاجئ العبَّاسية القاهرة: ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م.

الفهرس